CD/PV.482
15 September 1988
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثمانين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد علي شمس اردكاني (جمهورية ايران الاسلامية)

GE.88-64387 /١٥٦٧ب

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٨٢ لمؤتمر نزع السلاح . وأود في البداية أن أوجه باسم المؤتمر ترحيبا حارا للسفير شارما ممثل الهند الجديد لوجوده بيننا ، وأود بهذه المناسبة أن أؤكد له تعاون وفدي وأتمنى له النجاح فيما ينتظره من مهام جليلة الشأن .

ووفقا لبرنامج عمل المؤتمر ، يواصل المؤتمر نظره في تقارير الهيئات الفرعية المخصصة وكذلك التقرير السنوي المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولدي على قائمة المتكلمين اليوم رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وممثلا تشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ورئيس اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، فضلا عن ممثلي جمهورية ألمانيا الاتحادية وباكستان واستراليا .

أعطي الكلمة للمتحدث الأول رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التي عمم تقريرها اليوم تحت الرمز CD/874 .

السيد سويكا (بولندا) : اسمحوا لي ، قبل أن أقدم الى المؤتمر تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التي شرفت برئاستها خلال هذه الدورة ، أن أهنئكم سيادة الرئيس على الفعالية التي تؤدون بها مهامكم كرئيس للمؤتمر في الشهر الأخير للدورة الذي يكون صعبا عادة . واني اذ أراكم اليوم ، ممثل ايران ، وأنتم تشغلون كرسي الرئيس ، لا يمكنني الا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب باسم وفدي عن خالص أمله في أن تحقق محادثات وقف النزاع المسلح في الخليج الفارسي التي بدأت في جنيف ، ما ينتظره العالم أجمع من حل طيب في وقت قريب .

ويسرني اليوم أن أقدم للمؤتمر تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الوارد في الوثيقة CD/874 . وقد اعتمدت اللجنة المخصصة هذا التقرير برمته في جلستها ٢١ المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر . وخلال دورة هذا العام مارست اللجنة عملها مرة أخرى على أساس نفس الولاية الممنوحة للجنة لأول مرة عام ١٩٨٤ . ويشار الى هذه الولاية في الفقرة ١ من التقرير .

وكما اتفق عليه في بداية الدورة ، تناولت اللجنة كل مواد مشروع الاتفاقية على النحو المشار اليه في هيكلها الأوليّ . وتم العمل في ثلاثة أفرقة عمل برئاسة السيد سيما من تشيكوسلوفاكيا والسيد ماسيدو من المكسيك والسيد نوماتا من اليابان . وفضلا عن ذلك أجريت عددا من المشاورات المفتوحة العضوية بشأن المواد من الثانية عشرة الى السادسة عشرة من مشروع الاتفاقية .

وتحت رعاية اللجنة المخصصة ، وبناء على طلبي ، أجرى السفير رولف إكيوس السويدي مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية لتمهيد الطريق أمام عمليات التفتيش الاختباري المتعددة الأطراف في الصناعة الكيميائية . وترد نتائج هذه المشاورات في ورقة العمل CD/CW/WP.213 . وأود أن أعرب للسفير إكيوس عن عميق امتناني لما بذله من جهود وفعالية في أداء هذه المهام .

وفي تموز/يوليه عقد اجتماع لخبراء الصناعة الكيميائية من بلدان كثيرة . واسمحوا لي مرة أخرى أن اتوجه الى الوفد السويدي وان أشكر الدكتور سانتيسون الذي بذل جهدا كبيرا في رئاسة هذا الاجتماع المفيد .

واذا انتقلنا الى التقرير يمكننا أن نرى بوجه عام أنه يحتفظ بهيكل الدورات السابقة ويتبع نمطها . ويتألف من عدة أجزاء أود أن اعلق عليها بايجاز .

وفيما يسمى بالجزء التقني أود أن أجتذب انتباهكم الى النتائج والتوصيات ، وخاصة التوصيات بشأن العمل بين الدورات الذي سيتم على مرحلتين قبل بدء دورة عام ١٩٨٩ . ومن المقرر أن يسبق الدورة المحدودة المدة في كانون الثاني/يناير مشاورات مفتوحة العضوية . وكلاهما أمر مطلوب أكثر من أي وقت مضى اذ أننا في مرحلة حاسمة ومحددة جدا للمفاوضات . ذلك ان العمل بين الدورات يتمشى تماما مع الرغبة التي كررها الرأي العام كثيرا بأن يتم التوصل مبكرا الى مشروع اتفاقية عالمية وشاملة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية .

وبالنظر الى أنني تطرقت بالفعل الى العمل بين الدورات ، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لابلغ الوفود انني ، نتيجة مشاوراتي ، اقترحت أن نكثف جهودنا خلال المشاورات المفتوحة العضوية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر وخلال الدورة المستأنفة في كانون الثاني/يناير على القضايا الاساسية التالية : السرية فيما يتعلق بالتحقق من عدم انتاج الاسلحة الكيميائية في الصناعة الكيميائية ؛ والامن غير المنقوص خلال فترة التدمير ؛ والمبادئ التوجيهية بشأن هيئة التفتيش الدولية ؛ والمادة العاشرة المتعلقة بالمساعدة .

وأود ، ونحن ننتقل الى التقرير ، ان استلفت انتباهكم الى التذييل الاول الذي يمثل صورة مستكملة من " النص المتداول " لمشروع الاتفاقية ، وبذلك يعكس المرحلة الحالية لوضع احكام مشروع الاتفاقية . وهذا هو السبب في أن من الممكن اعتباره جزءا أساسيا من التقرير . وكما سترون ، فقد تم احراز تقدم في مجالات هامة كثيرة . وجرى ادخال تغييرات شتى ، من اجراء تحسينات موضوعية جدا الى تصويبات تحريرية على أغلب المواد والمرفقات . وأنا أفترض أن هذه التغييرات معروفة تماما للوفود ولا توجد حاجة لتعيينها وتقييمها تفصيلا .

واسمحوا لي ، مع ذلك ، بأن اشير الى بعض الانجازات التي أعتبرها من أهم ما تحقق خلال هذه الدورة . ففي المادة الثانية تم الاتفاق إلى حد كبير على مصطلح "مرفق انتاج الاسلحة الكيميائية" . كما حدث مزيد من التطوير والتصويب للمادة الخامسة ، ولا سيما لمرفق هذه المادة . وتم أيضا وضع جزء جديد من المبادئ التوجيهية بشأن هيئة التفتيش الدولية المعنية بالقواعد العامة المنظمة لاجراءات التفتيش وفقا للمادة التاسعة والموافقة عليه . وأود أن اؤكد مع ذلك أنه بالرغم مما قمنا به جميعا من عمل شاق ومكثف خلال الدورة كلها ، إلا أن النتائج المنجزة ، وان كانت هامة ، فليست مرضية كلية ، في رأيي على الاقل .

ويمثل التذييل الثاني المادة التفاوضية في مرحلة أقل تقدما . ويحتوي على ورقات تعكس نتائج العمل المضطلع به حتى الآن بشأن القضايا الواردة في الاتفاقية . ويوضح محتواه طابعه المؤقت . وقد أضيفت معلومات جديدة ، وأجري المزيد من التفصيل على معلومات أخرى أو نقلت الى التذييل الاول . بيد أنني اشعر انه كان في امكاننا أن نحقق المزيد في بعض المجالات .

ولذا فمن اللازم النظر في التذييلين الاول والثاني كجزأين من كيان واحد . ذلك أن استخدام هذا النهج هو وحده الذي يمكن في اطاره رؤية عمل اللجنة في المنظور الصحيح . وسيقوم كل وفد ، على حدة وفي ضوء توقعاته ، بتحليل وتقييم التقدم المحرز . ومن جانبي لن أقول سوى أننا قمنا بعمل شاق في تفانٍ وفي جو طيب جيد التنظيم ، ويرجع الفضل في ذلك الى كل الوفود والى منسقي البنود وفرادى أعضاء الوفود الذين لم يدخروا وسعاً في مساعدتنا على التقدم في عملنا .

انني أوجه الشكر الحار الى معاونيَّ السيد سيما والسيد ماسيدو والسيد نوماتا الذين كانت جهودهم الدائبة فائقة الاهمية فيما أنجزناه في "النص المتداول" . وانني لعلى اقتناع باننا سنواصل تعاوننا الممتاز خلال المشاورات بين الدورتين وخلال الدورة المستأنفة في كانون الثاني/يناير . واتوجه بشكري الخاص الى أمين لجنتنا المخصصة السيد بن اسماعيل ومساعدته السيدة داربي لتفانيهما المستمر وعملهما بلا كلل أو ملل . وأود أيضا ان اعرب عن امتناني للمترجمين الشفويين ولكل الموظفين الفنيين الذي قدموا يد العون لكي يتم عمل اللجنة المخصصة في يسر وفعالية .

<u>الرئيس</u> : أشكر رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية على تقديم تقرير اللجنة المخصصة الوارد في الوثيقة CD/874 ، كما أشكره على ما وجهه اليّ من عبارات رقيقة وأدعو الله ان يستجيب قريبا لتمنياته بتحقيق السلم في منطقتنا . وأود أن أهنئ السفير سويكا على استكماله الناجح لاعمال تلك الهيئة الفرعية . وأدعو المؤتمر الى اتخاذ اجراء بشأن الوثيقة CD/874 في جلستنا العامة الاخيرة . أعطي الكلمة الآن للسفير فيفودا ممثل تشيكوسلوفاكيا .

السيد فيغودا (تشيكوسلوفاكيا) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا بوصفي رئيسا لوفد تشيكوسلوفاكيا أن أرحب بكم رئيسا للمؤتمر . لقد برهنتم بالفعل على قدرتكم على توجيهنا بنجاح في حكمة ومهارة دبلوماسية خلال الفترة الختامية الصعبة لمؤتمرنا . واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لارحب بالوافدين الجدد الى مؤتمرنا ، وأعني بذلك السفير فارغا من هنغاريا كممثل لبلد نحتفظ معه بعلاقات أخوية وثيقة ، ومن المؤكد ان وفدي سيعمل معه في تعاون وثيق مثلما حدث مع سلفه السفير مايستر . كما أوجه افضل التمنيات بمناسبة وجود السفير ثانت من بورما والسفير شارما من الهند . ويتطلع وفدي قدما الى إقامة علاقات وثيقة معهما أيضا .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي الآن أن أتلو بيان مجموعة البلدان الاشتراكية بشأن نتائج دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٨ .

لقد تصادف انعقاد دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام مع حدث هام بين الجهود المتعددة الاطراف الرامية الى نزع السلاح - أي الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للامم المتحدة والمكرسة لنزع السلاح . وقد توقعت وفود البلدان الاشتراكية أن يتفاعل الحدثان معا بطريقة ايجابية . أولا أن يكون مؤتمر نزع السلاح قد كثف عمله خلال دورة الربيع وأن يقدم الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ان لم يكن اتفاقات جاهزة ، فعلى الاقل عملا متقدما إلى حد بعيد بشأن مختلف البنود مع اطار تنظيمي مناسب يتسم بالمرونة والفعالية في آن واحد . ثانيا أن تجري الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ما يجب من تقييم للنتائج التي حققها مؤتمر نزع السلاح فضلا عن المحافل الاخرى لنزع السلاح ، وأن تؤكد استنتاجات الجمعية العامة لعامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ وتوفر زخما جديدا لمزيد من المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح .

ومن سوء الحظ ان مؤتمر نزع السلاح أخفق في انجاز الخطوة الاولى لهذا الاجراء المتضافر . إن تقريرنا الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، والذي يوجز عمل ونتائج مؤتمر نزع السلاح للفترة ما بين ١٩٨٢ ونيسان/ابريل ١٩٨٨ ، لم يكن مشجعا بالمرة . وفي حين تم تقديم بعض النتائج الهامة الى الدورة الاستثنائية الثالثة ، وفي المقام الاول عقد المعاهدة السوفياتية الامريكية للقوات النووية المتوسطة المدى ، وبصرف النظر عن تسجيل مزيد من التقدم بشأن وضع اتفاقية الاسلحة الكيميائية وحدوث زيادة كبيرة في الانفتاح والشفافية في العمل بشأنها ، لم يعرض خلاف ذلك سوى القليل . ولا شك في أن ذلك قد أسهم في ان الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح لم تكن في وضع يسمح لها لا ببلورة توصيات محددة لمزيد من المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح ولا بزيادة فعالية الجهاز التفاوضي . وترى البلدان الاشتراكية ان مسار الدورة الاستثنائية الثالثة وما قدم فيها من اقتراحات يؤكدان على الدور الهام الذي ينبغي أن تمارسه المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح .

وليس من المشجع أن ندرك أن مؤتمرنا قد أخفق مرة أخرى خلال هذا العام في تحقيق نتائج محددة تأخرت طويلا . أما الأمر الذي يثير قلقا أكبر فهو أن عاما آخر قد ولى دون أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح اجراء موضوعيا بشأن بنود نزع السلاح النووي التي لها الأولوية . وهذا ينطبق أيضا على حظر التجارب النووية رغم ان عددا من التطورات الايجابية قد وقع فيما يتعلق بهذه القضية الهامة . وما زالت الدول الاشتراكية ترى أن وضع معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية في وقت مبكر هو من بين أهم التدابير وأكثرها الحاحا لوقف سباق التسلح النووي ومنع انتشار الاسلحة النووية . وينبغي اتباع كل السبل لاحراز تقدم بشأن تلك القضية ذات الأولوية .

إن أعضاء المجموعة ، وان أعربوا عن تأييدهم للمفاوضات الجارية على نطاق واسع وعلى مراحل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، يؤكدون من جديد اهتمامهم القوي بالعمل الموازي داخل مؤتمر نزع السلاح بهدف التوصل مبكرا الى حظر للتجارب النووية . وفي هذا الصدد تعتبر دول المجموعة ان مشروع الولاية المقدم من مجموعة الـ ٢١ (CD/829) يشكل أساسا جيدا لبدء الأعمال الفعلية بشأن البند . وفي الوقت نفسه تؤيد مجموعة البلدان الاشتراكية مشروع الاقتراح المقدم مبدئيا على أساس غير رسمي من جانب رئيس مؤتمر نزع السلاح في نيسان/ابريل ١٩٨٧ والذي عرض رسميا باعتباره ورقة عمل مقدمة من تشيكوسلوفاكيا في الوثيقة CD/863 .إن مجموعة البلدان الاشتراكية تتفهم الاقتراح المقدم من المكسيك واندونيسيا وبيرو وسري لانكا ويوغوسلافيا وفنزويلا من أجل تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ . وقد سبق لها أن ذكرت انها تؤيد من حيث المبدأ فكرة توسيع نطاق معاهدة موسكو بأن يدرج فيها حظر للتجارب التي تجرى في باطن الأرض . وقد تجلى هذا النهج أيضا خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تأييدها للقرار ٤٢/٢٦ باء بشأن هذه المسألة .

لقد جرت تطورات إيجابية في ميدان نزع السلاح النووي . وتمثل المعاهدة السوفياتية الامريكية للقوات النووية المتوسطة المدى أول إجراء حقيقي لنزع السلاح النووي ، اذ تقضي بتدمير فئتين كاملتين من الأسلحة النووية . وقد أتيح لوفود مؤتمر نزع السلاح فرصة فريدة بأن يشهدوا تدمير أول قذائف سوفياتية متوسطة المدى في منطقة فولغوغراد . وهذا برهان له أهمية سياسية بالغة . وترى البلدان الاشتراكية أن الوقت قد حان لكي يسهم مؤتمرنا في الجهود الرامية الى نزع السلاح النووي في بعده المتعدد الأطراف . بل إن هذا الأمر سيصبح أكثر حتمية حين يتم التوصل ، كما تأمل هذه البلدان ، الى اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على إجراء تخفيض كبير في أسلحتهما النووية الاستراتيجية . وقد رحبت وفود البلدان الاشتراكية بخطة العمل المقدمة من الهند من أجل قيام عالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف .

إن مجموعة البلدان الاشتراكية تأسف إذ تم إحراز تقدم هزيل في وضع تدابير لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . وفيما يتعلق بهذا البند فإن اللجنة المخصصة ، التي مارست عملها منذ عام ١٩٨٥ ، ليست في وضع يسمح لها بالتحرك قدما نحو وضع تدابير لمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي الذي ينبغي استخدامه فقط في الأغراض السلمية ، إذ أنها تمارس عملها طيلة أربع سنوات على أساس نفس الولاية التي لا تقضي بإجراء مفاوضات . وقد بذلت وفود البلدان الاشتراكية جهدا لكي يكون العمل مثمرا ومكثفا قدر الإمكان في إطار الولاية الحالية وبرنامج العمل . وكان أفضل سبيل لتحقيق هذا الهدف هو تركيز الاهتمام على مناقشة الاقتراحات المقدمة من شتى الوفود . وهكذا كانت النتيجة الأساسية لدورة هذا العام هي تركيز النقاش بشأن البند ٣ من برنامج العمل . وكانت هذه المناقشة مفيدة وأتاحت إظهار الامكانات الايجابية للاقتراحات المقدمة فضلا عن رصيد إيجابي من المبادرات التي جمعتها اللجنة المخصصة . كما أكدت المناقشات على الحاجة الى أن يدرس الخبراء جوهر الاقتراحات المقدمة وأن تكون هذه الاقتراحات موضع تحليل متعمق وشامل يأخذ في الاعتبار طابعها العلمي والتكنولوجي المعقّد . وأكدت المناقشة مرة أخرى حسن توقيت الاقتراح السوفيتي بإنشاء فريق للخبراء الحكوميين . وتؤيد مجموعة الدول الاشتراكية منح اللجنة المخصصة ولاية تفاوضية كاملة في العام القادم وتمكينها من أداء دورها الأساسي في التفاوض على اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي بكل جوانبه .

وتعرب البلدان الاشتراكية عن أسفها العميق إذ أن المؤتمر مرة أخرى لم يكن في وضع يسمح له ببدء العمل الفعلي بشأن البند ٣ من جدول أعماله ، أي منع الحرب النووية . إن البلدان الاشتراكية ، وإن كانت منفتحة على أي ترتيب إجرائي ، قد أيّدت مشروع الولاية الذي اقترحته مجموعة الـ ٢١ ، لأن هذا المشروع هادف المنحى ومرن بما يكفي للسماح بالنظر في منع الحرب النووية وكل المسائل ذات الصلة معا. إن ستّ دورات سنوية من الجمود بشأن البند ٣ لدليل قاطع على أن الترتيب الاجرائي لا يمكن أن يكون بديلا عن الارادة السياسية التي تفتقرها بعض الوفود لبدء الأعمال الفعلية الرامية الى تقليل التهديد بالحرب النووية وإزالة هذا التهديد كاملا في نهاية المطاف .

وما زال حظر الأسلحة الكيميائية هو البند الوحيد لمؤتمر نزع السلاح الذي تجري بشأنه مفاوضات فعلية لعقد اتفاقية دولية . لقد تحققت بعض النتائج الايجابية هذا العام . وتوصلت اللجنة المخصصة الى اتفاق بشأن تعريف مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وأدرج النص المتصل بذلك في الهيكل الأساسي للاتفاقية المقبلة . وترحب البلدان الاشتراكية بهذا التطور باعتباره يشكل إسهاما موضوعيا في العملية الهامة

المتمثلة في تعيين مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وتدميرها كاملا . كما ترحب بحدوث تطور كبير بشأن المادة الحادية عشرة التي بدأ العمل الفعلي بشأنها في نهاية دورة العام الماضي فقط . ومن رأي البلدان الاشتراكية أن التطور والتعاون الاقتصاديين والتكنولوجيين في ميدان استخدام الكيمياء في الأغراض السلمية ينبغي أن يشغلا مكانهما الواجب في أي اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ، مع إخضاع الصناعة الكيميائية للاشراف وبالتالي فرض قيود معينة موضوعيا على أولئك المشاركين فيها . وتأسف المجموعة لتعذر إدراج النص الحالي للمادة الحادية عشرة في التذييل الأول "للنص المتداول" .

وقد تحقق وضوح أكبر بشأن المهام والصلة المتبادلة بين الأجهزة التي ستقام بموجب الاتفاقية المقبلة ، بما في ذلك سرد الوظائف المحددة للأمانة الفنية . وكشفت المشاورات النشطة بشأن تشكيل المجلس التنفيذي وإجراءاته واتخاذ القرارات فيه عن إمكانات لتلاقي الآراء في بعض المجالات . وفيما يتعلق بالتفتيش الموقعي بالتحدي نوقشت بعض الركائز المحتملة للعملية بعد تقديم التقرير وأصبحت تتجلى الآن في التذييل الثاني . كما أن زيادة تفصيل المادة العاشرة فضلا عن العمل الفعلي المضطلع به بشأن الأحكام الختامية يمثلان نتائج إيجابية لدورة هذا العام . وهناك عامل إيجابي آخر في المفاوضات تمثل في الخطوات الأولى التي أتخذت في عملية تبادل البيانات على نطاق متعدد الأطراف ، الأمر الذي أسهمت فيه الدول الاشتراكية بتقديم البيانات المناسبة من جانب وتقديم أفكار بشأن نطاق التبادل من جانب آخر . وينبغي مواصلة هذه العملية وزيادة تطويرها . كما أن المفاوضات المقبلة يمكن دعمها بإجراء التجربة المتعددة الأطراف وتقييمها على النحو الواجب ، وتنطوي على إجراءات تفتيش اختبارية لمرافق الصناعة الكيميائية على نحو ما اقترحه الاتحاد السوفياتي في بداية هذه الدورة . وتعرب مجموعة البلدان الاشتراكية عن أملها في أن يتم إجراء التجربة في أسرع وقت ممكن على الصعيدين الوطني والدولي معا ، حتى تحدث أثرا إيجابيا على عملنا في مرحلة مبكرة من الدورة القادمة للمؤتمر . وسيكون مفيدا لو طلب الى اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في بداية دورة العام القادم أن تبدأ في الصياغة النهائية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية .

لقد برزت مسألة عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية باعتبارها واحدة من أهم المجالات التي لم تسوّ بعد . وترى البلدان الاشتراكية أنه يلزم الأخذ بنظام صارم للتحقق ضمانا لعدم استحداث أو إنتاج اسلحة كيميائية مستقبلا تحت ستار أنشطة كيميائية سلمية . وينبغي تطبيق أشكال مناسبة للرصد والتحقق على شتى أنواع هذه الأنشطة بحسب مدى ما تشكله من أخطار على الاتفاقية . وسيكون من المضر للاتفاقية أن يطبق التحقق على بعض المجالات فقط في حين تترك ميادين أخرى من النشاط دون أي رصد

أو تحقق . وتأمل مجموعة البلدان الاشتراكية في معالجة التحقق من عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية بكل أبعاده . وثمة حاجة أيضا الى نهج أكثر توجها الى الهدف في العمل المتعلق بالمادة الثانية والتفتيش الموقعي بالتحدي وبعض المسائل الاخرى الهامة .

إن المطلوب الآن هو إحساس أشد عمقا بالاستعجال أثناء العمل القادم بين الدورتين وفي دورة العام القادم للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وعلينا ألا ننسى أننا ونحن نطور "بنجاح" النص المتداول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ، يجري انتاج وتخزين أسلحة كيميائية جديدة كما يجري استخدام الأسلحة الكيميائية على نطاق غير مسبوق . إن التعقيد الشامل للأسلحة الكيميائية سيجعل من الأصعب كثيرا اقتفاء أثرها في الشبكة الواسعة من مرافق الصناعة الكيميائية ، ويتعارض انتشارها مستقبلا مع الأهداف الأساسية للاتفاقية التي نتفاوض بشأنها . وفي هذا الصدد ترى مجموعة البلدان الاشتراكية أنه من غير المقبول مواصلة إنتاج أو تحديث أو احتياز الأسلحة الكيميائية بعد بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، إذ أن ذلك يمكن أن يفضي الى مزيد من الانتشار للأسلحة الكيميائية ومما يتنافى مع أهداف الاتفاقية . إن أمن الدول الأطراف يمكن أن يكفل فور بدء نفاذها من خلال تنفيذ عدد من التدابير التي تجمِّد مخزونات الأسلحة الكيميائية عند المستويات الحالية وتؤدي الى تدميرها المتدرِّج المتوازن والكامل .

إن وفود البلدان الاشتراكية ترحب بالتقدم الموضوعي المتواضع الذي تم التوصل اليه بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية بالنسبة لكلا الموضوعين . بيد أنها ترى أن ثمة ما يبرر التوصل الى نتائج أكبر بالنظر الى طبيعة المشكلة قيد النظر . وما زالت المجموعة مهتمة بعمل أكثر فعالية وأكثر اتجاها الى الهدف بشأن المسألة ، وتؤيد توصية اللجنة المخصصة بأن تستند الى مرفقات تقريرها لعام ١٩٨٨ كأساس لعملها المقبل .

وتلاحظ وفود البلدان الاشتراكية اهتماماً جديداً متنامياً بوضع ضمانات ملزمة من الناحية القانونية لتقوية أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وثمة حاجة عاجلة الى نهج جديدة للتغلب على الصعاب التي تواجهها اللجنة المخصصة بشأن البند ٦ . إن المقترحات المقدمة الى هذه اللجنة توفر مخرجا من الجمود الحالي . وتؤيد وفود البلدان الاشتراكية مواصلة البحث عن "نهج مشترك" ولا سيما عن "صيغة مشتركة" بشأن جوهر ضمانات الأمن ، وهي على استعداد للتعاون الكامل في البحث عن اتفاق .

وتبدي مجموعة البلدان الاشتراكية استعدادا مؤكدا لمواصلة العمل بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بما يفضي الى نزع السلاح العام والكامل . وينبغي لهذا البرنامج في المقام الأول أن يتخلص من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وتأسف المجموعة إذ لم تشاطر في هذا الهدف كل الوفود في اللجنة المخصصة ، الأمر الذي يجعل من المستحيل استكمال مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح وتقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وتعرب المجموعة عن أملها في أن يواصل مؤتمر نزع السلاح الجهود لتحسين فعاليته . وقد قدمت البلدان الاشتراكية اقتراحاتها ذات الصلة في إعلان براغ لوزراء خارجية منظمة حلف وارسو .

وتُعرب مجموعة البلدان الاشتراكية عن الأمل في أن تجري الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والاربعين تقييما مناسبا لأعمال مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٨٨ . وينبغي للمؤتمر في المقام الأول أن يبذل مزيدا من الزخم عند نظره في البنود المختلفة بغية إحراز مزيد من التقدم في عمله . ولا شك في أن مسار العمل هذا سيعزز من صورة مؤتمر نزع السلاح باعتباره هيئة تفاوضية فريدة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح .

وختاما أود أن أعرب عن شكر مجموعتي للأمين العام لمؤتمرنا السفير كوماتينا ونائبه السفير باراساتيغي ولكل موظفيهما فضلا عن موظفي الأمانة الذين وفروا لنا كل الخدمات .

الرئيس : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعما وجهه إليّ من عبارات رقيقة . أعطي الكلمة الآن للسفير فريدرسدورف ممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) : اسمحوا لي قبل أن أبدأ بياني المعد أن أرحب بحرارة بالسفير شارما ممثل الهند الجديد . ويتطلع وفدنا قدما للعمل معه في الأشهر المقبلة .

في ختام الجزء الصيفي من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٨ ، يرى وفدي أنه من المهم انتقاء ما يشكل بوضوح أهم البنود وأكثرها إلحاحا في جدول أعمالنا لمنحها ما يستحق من اهتمام خاص . وعليه أود أن أقدم تقييم وفدي لأعمال هذا الصيف عن حظر الأسلحة الكيميائية .

إن نتائج مفاوضات هذا الصيف تقدّم بوجه عام صورة مختلطة . ومن دواعي السخرية أن هذا لا ينبع من الافتقار الى غرض مشترك . ذلك أن أعضاء المؤتمر لهم هدف مشترك هو فرض حظر كامل وعالمي بحق على الأسلحة الكيميائية يكون قابلا للتحقق الفعال . وقد عمل رئيس اللجنة المخصصة السفير سويكا ورؤساء أفرقة العمل الثلاثة السيد نوماتا والسيد ماسيدو والسيد سيما بطريقة جادة ومتفانية لكي تظهر هذه الاتفاقية الى حيز الوجود . ونحن نقدر التزامهم وعملهم الشاق . وفضلا عن ذلك نشعر بالغبطة إذ بالرغم من وجود بعض الخلافات ، تمكنت اللجنة المخصصة في النهاية من العثور على حلول توفيقية سمحت لها بالتوصل الى اتفاق بشأن تقريرها . وقد أوصت اللجنة بصفة خاصة بوضع إجراء جديد ينهي المنازعات المتكررة بشأن ادراج الوثائق في تقاريرها ، وتقليل الازدواجية غير اللازمة وتعزيز مبدأ المسؤولية المالية . وسيواصل وفد الولايات المتحدة التماس الوسائل لتحقيق وفورات في عمل اللجنة مع عدم الاضرار بالمفاوضات الموضوعية . وأود أن أضيف أن هذا الجهد ، الذي يتمشى مع الحاجة الشاملة الى تحقيق وفورات ، ينبغي أن يمتد على نحو شامل ليغطي مجالات أخرى من عمل المؤتمر .

بيد أنه تتبقى حقيقة هي أن إيقاع التقدم قد تباطأ حين كان يتعين الابقاء على خطى تعكس الالحاح المستمر لعملنا . ومن أمثلة ذلك العمل بشأن ما يسمى "بالاحكام الختامية" حيث حدث أيضا شيء من التراجع . وأود أن أقدم هذا الصباح بعض الاقتراحات البناءة للتحرك قدما . ويمكن تجميع هذه الاقتراحات في ثلاث فئات : الأولى مزيد من المشاركة والانفتاح ، والثانية التركيز على المشاكل الصعبة ، والثالثة بذل جهد للعثور على نهج خلاقة . وأود أن أحدد إطار أفكارنا بشأن كل من هذه الفئات .

وفيما يتعلق بالمزيد من المشاركة ، تجد الولايات المتحدة تشجيعا من الاعتراف المتزايد بأهمية إنجاز حظر عالمي بحق . فمثلا قدم وفدا الجمهورية الديمقراطية الالمانية ومصر اقتراحات بناءة للتشاور مع البلدان غير الممثلة حاليا في المفاوضات . ونحن نرحب بهذه الأفكار . إن شدّ اهتمام الدول غير الاعضاء أمر بالغ الاهمية . لكن ينبغي ألا ننسى أن المشاركة النشطة من جانب أعضاء المؤتمر أكثر أهمية . واذا كان المطلوب التوصل الى اتفاقية عالمية بحق ، يجب على المتفاوضين أن يستمعوا الى آراء مجموعة واسعة من الدول وأن يأخذوا هذه الآراء في الاعتبار . وتحقيقا لهذه الغاية ، ثمة حاجة الى إجراء مناقشات أنشط على كل المستويات . وهذا من شأنه أن يشجع وفودا أخرى ، وخاصة تلك الوفود المحايدة وغير المنحازة التي لم تفعل ذلك مؤخرا ، على عرض آرائها في كل من الجلسات العامة والافرقة العاملة التفاوضية . ذلك أن المشاركة النشطة في المفاوضات ينظر إليها على أنها تعبير هام عن الالتزام .

وهناك شكل هام آخر للالتزام يتمثل في تأييد بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . إن هذا الاتفاق يقضي بالتفاوض على حظر كامل للأسلحة الكيميائية . وعلينا جميعا أن نبذل كل ما هو ممكن لمنع حدوث مزيد من التآكل للمعيار الذي يتضمنه هذا البروتوكول . وهذا يعني بالنسبة للدول الأطراف في بروتوكول جنيف اتخاذ إجراء لوقف الانتهاكات المستمرة التي وجدت . وفي هذا الصدد أود أن أبلغ المؤتمر بأن الولايات المتحدة تشعر بقلق خطير إزاء التقارير عن استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد سكانه الأكراد . لقد أكدنا هذا القلق لحكومة العراق على مستوى رفيع جدا وما يتضمنه من أثر محتمل على العلاقات الأمريكية ـ العراقية . وأجرت الولايات المتحدة مشاورات مع المسؤولين بالأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن وغيرهم بشأن الحاجة الى إجراء تحقيق محايد من جانب فريق من الخبراء .

إن الدول التي ليست أطرافا في البروتوكول ينبغي أن تنضم اليه ـ على نحو ما اقترح السير جيوفري هاو وزير خارجية المملكة المتحدة خلال دورة الأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ومن المؤسف ، كما لاحظت السفيرة سولزبي في بيانها في الجلسة العامة في ١٦ آب/أغسطس ، أن بعض أعضاء المؤتمر لم يصبحوا بعد أطرافا في البروتوكول .

وازدياد الانفتاح أيضا شكل من أشكال الالتزام . ونحن نرحب بالبيانات التي قدّمت هذا الصيف بهدف تيسير المفاوضات . وأشير بصفة خاصة الى البيانات الواردة في كلمة السفير لؤيس سفير اندونيسيا في ١٧ تموز/يوليه ، وفي ورقات العمل المقدمة من هولندا والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية . كما قدم الوفد الأمريكي بيانات جديدة الى المؤتمر . ومع ذلك هناك حاجة الى معلومات أكثر كثيرا ، وخاصة من وفود البلدان الاشتراكية والمحايدة وبلدان عدم الانحياز . وعلى سبيل المثال هناك نحو ربع أعضاء المؤتمر لم يشيروا بعد ان كانوا يمتلكون أسلحة كيميائية أم لا . ولم يشر عدد من البلدان ذات الصناعات الكيميائية المعروفة الهامة إن كانت لديها مرافق صناعية تخضع لأحكام الرصد في الاتفاقية . إننا نحث البلدان التي لم تقدم بعد هذه المعلومات العامة على أن تفعل ذلك في المستقبل القريب .

وربما كان من طبيعة البشر الرغبة في تجنب القضايا الصعبة والحساسة .لكن تجنب القضايا الصعبة في المفاوضات سيؤدي ببساطة الى اطالة الجهود من أجل استكمال مشروع الاتفاقية . وبدلا من ذلك يحتاج المؤتمر الى تحديد العقبات الحقيقية أمام الاتفاق والتصدي لها . وتنشيطا لهذه العملية أود أن ابرز ثلاث قضايا يؤمن وفد الولايات المتحدة أنها أساسية لنجاح المفاوضات .

ومن المؤكد أن من بين أكثر القضايا صعوبة وحساسية مشكلة ضمان الأمن الكامل خلال الفترة الانتقالية ، أي خلال فترة الأعوام العشرة التي يتم فيها تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها . وترى الولايات المتحدة ، كبلد يحتفظ بقدرة رادعة للأسلحة الكيميائية باعتبارها تشكل جانبا هاما لأمنها الشامل ، أنه من الأساسي ، مع تلاشي هذه القدرة تدريجيا ، أن يظل أمننا وأمن حلفائنا دون انتقاص . ومن المؤكد أننا نشارك في الاهتمامات التي أعرب عنها آخرون بشأن هذا الموضوع . ونحن نؤمن بأن الوقت قد حان لتناول هذه المسائل مباشرة من أجل تقرير طبيعة ومدى المشكلة ولتبادل الآراء بشأن كيفية حل القضية بما يرضي الجميع . ونحن نرحب بخطة مناقشة هذه الاهتمامات التي يمكن أن تؤثر على عدة مواد في الاتفاقية في المناقشات التي ستجري بين الدورتين .

وهناك قضية أخرى تحتاج اللجنة الى معالجتها وهي كيفية التصدي لامكانية استحداث عوامل جديدة . وقد أثيرت هذه القضية مؤخرا من جانب وفود الاتحاد السوفياتي وايطاليا والمملكة المتحدة وتشيكوسلوفاكيا . ونحن نشاطر الرأي القائل بأن أحكام مشروع الاتفاقية تحتاج الى فحص دقيق لضمان أن تتناول بأقصى قدر من الفعالية التهديد المحتمل من عوامل جديدة . ومع ذلك دعونا ننظر الى القضية الحقيقية لا إلى ظل منها . ان انطباعنا هو ان القلق الذي أعربت عنه بعض الوفود بشأن التخليق المعملي لكميات صغيرة من المواد الكيميائية الواردة في الجدول ١ هو بالفعل قلق ازاء استحداث عوامل جديدة . لقد أمضت اللجنة المخصصة شهورا من النقاش غير المجدي ازاء الاقتراحات الخاصة بالاعلان عن هذه المختبرات . ونحن نشاطر القلق الذي أعرب عنه وفد السويد في ١٣ أيلول/سبتمبر بشأن هذه الاقتراحات . ان اللجنة لم تعالج حتى الآن المشكلة الأساسية ، وهي قضية العوامل الجديدة التي سمح لها بأن توقف التقدم بشأن قضايا أخرى تتصل بالجدول ١ . ويؤمن وفدنا بأن هذه القضايا ينبغي تسويتها فورا ثم تركز اللجنة جهدها بعد ذلك على قضية العوامل الجديدة بشكل منفصل .

أما القضية الأساسية الثالثة التي أود اثارتها اليوم فهي ما هو النهج الذي نسلكه ازاء التفتيش بالتحدي . لقد أظهرت المناقشات المكثفة التي أجراها السفير ايكيوس خلال دورة ١٩٨٧ بشكل واضح انه بالرغم من وجود تأييد واسع لنظام الزامي ، ما زالت هناك تحفظات جادة من جانب بعض الوفود . واعترافا بأن النهج المباشر المستمر لن يكون منتجا وان هناك جوانب أخرى من نظام التفتيش بالتحدي لها دور هام في تشكيل آراء الوفود ، ركز السيد نوماتا رئيس الفريق العامل جيم ، عمله بفطنة هذا العام على هذه المجالات الاخرى . وفي ظل رئاسته المتأنية والماهرة كانت المناقشات مثمرة جدا وأدت الى اضافات هامة الى "النص المتداول" . ونحن نؤمن بأن

هذا العمل الناجح سييسر حل القضية الاساسية المتمثلة في الطابع الالزامي لاجراءات التفتيش بالتحدي عند تركيز المناقشات عليها مرة أخرى . وفي هذا الصدد أود أيضا أن أعرب عن تقديري لورقة العمل الاخيرة المقدمة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشأن اجراءات التفتيش بالتحدي . ان هذه الورقة المفيدة جدا هي الاخيرة في سلسلة الاسهامات الهامة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، واسمحوا لي أضيف ، على صعيد شخصي ، ان وفدنا يأسف بكل اخلاص على رحيل السفير هارالد روزه سفير الجمهورية الديمقراطية الالمانية وأن اسهاماته الهامة في المؤتمر ستظل ماثلة في أذهاننا .

ومن الواضح ان القضايا التي ذكرتها ليست هي القضايا الصعبة الوحيدة المتبقية . فقد أورد السفير ايكيوس قضايا أخرى في بيانه الهام يوم الثلاثاء . وربما تريد وفود أخرى ابراز قضايا أخرى أيضا . ونحن نحثهم على ان يفعلوا ذلك حتى تكون أمام كل فرد صورة واضحة عن مكامن المشاكل الحقيقية . ان الاتفاقية لن تتحقق إلا بإدراك أفضل للأولويات ولنطاق العمل المتبقي .

وأود أن اؤكد على الحاجة الى نهج خلاقة لمعالجة التحديات الفريدة التي يشكلها حظر الاسلحة الكيميائية . وقد تم هذا العام عرض عدد من الافكار المبدعة ، مثل اقتراحات من اجل تعزيز اتفاقية عالمية بحق ، ولبناء الثقة أثناء المفاوضات ، وخلق قاعدة بيانات ضرورية للغاية ، واختبار اجراءات التفتيش ، وزيادة فعالية نظام رصد الصناعة الكيميائية . لقد أنتجت المشاورات المفتوحة العضوية بشأن اجراءات التفتيش الاختباري تحت رئاسة السفير ايكيوس كمّا قيّما من الاقتراحات . وفي كل حالة قدم أصحاب هذه الافكار اسهاما هاما . وأعطونا نهجا مثمرة محتملة للمشاكل المعقدة والصعبة التي يجب حلها .

وفضلا عن ذلك قدمت النرويج مزيدا من النتائج عن دراستها المفيدة جدا بشأن التحقيق في ادعاءات استخدام الاسلحة الكيميائية . كما عرضت فنلندا نتائج اضافية لبحثها الشامل الفريد . اننا نعتبر هذه الجهود البحثية بشأن أساليب التحقق اسهامات هامة نحو تقدم المفاوضات . وهذه الاسهامات تثري المفاوضات وتوفر رصيدا فكريا مطلوبا لبناء اتفاق سليم . وباختصار فانها جزء من جهدنا المشترك للتحرك معا نحو التوصل الى اتفاقية تلبي بحق احتياجات أمن المجتمع العالمي .

ان هناك حاجة الى أفكار جديدة أخرى كثيرة ، ومن مزيد من الوفود . وعلى اولئك الذين يودون ان يشهدوا مزيدا من التقدم في المفاوضات التزام بالاسهام بأفكار جديدة تترجم هذا التقدم الى واقع . ونحن نأمل عند استئناف المفاوضات ان ترد هذه الاقتراحات الاضافية وأن تؤدي الى مزيد من التقدم .

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه . أعطي الكلمة الآن الى السفير تايلهاردات رئيس اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي لعرض تقرير لجنته المنشور في الوثيقة CD/870 .

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : شكرا للسيد الرئيس . وحيث انني آخذ الكلمة لأول مرة تحت رئاستكم ، فانني أود كممثل لفنزويلا أن أعرب عن سرورنا لرؤيتكم توجهون عملنا خلال شهر أيلول/سبتمبر هذا . ان بلدينا ليسا مرتبطين فحسب بروابط صداقة قوية ، بل ان لهما أيضا تقليدا طويلا من التعاون المتبادل في المنظمة هدفه الأساسي ضمان حماية الموارد التي تشكل رصيدا طبيعيا أساسيا لبلدينا ، حيث مارستم شخصيا دورا فائق النشاط . اننا نعرض عليكم تعاوننا ونتمنى لكم النجاح في مهمتكم الدقيقة . ويضم وفدي صوته الى أصوات الوفود الأخرى على أمل أن تؤدي المفاوضات الجارية الى حل نهائي للنزاع في الخليج . وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بزملائنا الجدد السفير فارغا الهنغاري والسفير اونغ شانت سفير بورما وكذلك السفير شارما الهندي الذين نقدم لهم كل تعاوننا ونتمنى لهم النجاح في مهامهم الجديدة . كما أود أن أقول للسفير هارالد روزه ، أو أقول له عن طريق زميله ، اننا نأسف بصدق على رحيله من جنيف . لقد اتاح لنا رفقته الطيبة واشتراكه المتوازن والبناء دائما في المؤتمر . ونحن على ثقة من أن المهام الجديدة التي ستوكلها اليه حكومته ستتيح لنا فرصة مقابلته من حين الى آخر حتى يمكننا ان نستمر في الاستفادة من تعاونه الدائم الذي لا يقدر ومن صداقته الحارة .

وأتشرف الآن بأن اعرض على المؤتمر تقرير اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، التي شرفت برئاستها خلال هذا العام . وكما أشرتم فان تقرير اللجنة يرد في الوثيقة CD/870 ويتألف من أربعة فصول : المقدمة ووصف لتنظيم العمل وسرد للأعمال الموضوعية أثناء دورة ١٩٨٨ والنتائج . ورغم انه يمكن الحصول على فكرة واضحة عن الأنشطة المضطلع بها من التقرير ذاته ، فانني أود فضلا عن ذلك أن أقدم للمؤتمر بضع أفكار عن العمل المنجز .

أولا أود أن اعرب عن التقدير المخلص لأسلافي الثلاثة الموقرين الذين شغلوا منصب رئيس اللجنة وهم السفير الفرارجي سفير مصر والسفير بايارد سفير منغوليا والسفير بوغليس سفير ايطاليا الذين وضعوا خلال رئاستهم الأسس التي ارتكز عليها العمل الذي حققته اللجنة عام ١٩٨٨ . لقد أعطى كل منهم بدوره زخما جديدا وقويا للعمل مما يدفعني إلى أن أنسج على منوالهم .

ولا أعتقد أنني أبالغ حين أقول ان البند ٥ من جدول أعمال المؤتمر هذا العام له بعض الخصائص المحددة جدا لوجود اتجاهين مسيطرين يتنافسان على النفوذ في تناول هذا البند في المحافل المتعددة الجنسية . فمن ناحية تريد الغالبية العظمى من البلدان اتخاذ تدابير محددة توقف انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . ومن ناحية أخرى فان هذه القضية حساسة ودقيقة بصفة خاصة لبعض البلدان ، وتحفزها على اتخاذ موقف بالغ الحذر يفضي بها الى منع المؤتمر من ممارسة دور هام في هذا المجال وذلك باخضاع العمل على الصعيد المتعدد الاطراف لتطورات الجهود المبذولة ثنائيا . ومع ذلك أعتقد أن التقرير الذي أقدمه للمؤتمر اليوم سيجعل من الممكن رؤية هذا الموضوع مثار اهتمام متزايد هذا العام . لقد تحدثت وفود كثيرة ، في الجلسات العامة للمؤتمر وفي اللجنة على السواء ، لتعبر عن آرائها ولتقدم اقتراحات محددة . وهذا في رأيي انعكاس للأولوية المتزايدة التي يحظى بها الموضوع في اطار جدول الأعمال الشامل لنزع السلاح. وكان اهتمامي الاساسي كرئيس للجنة ، على أساس العمل المنجز في الأعوام السابقة ، هو محاولة ضمان أن تكون المناقشة هذا العام منظمة على نحو يجعلنا نتخذ خطوة الى الأمام في جهود المجتمع الدولي لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

وحين بدأنا عملنا قلت انه لكي نفعل ذلك يتعين علينا أن نعمل بأكثر الوسائل فعالية وعملية ، ورددت في ذلك الحين تعبيراً استخدمه مؤخرا السفير موريل سفير فرنسا حين أكد انه يلزم معالجة مسألة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي "بطريقة محددة ملموسة وواقعية". واعتقد أن هذا النهج في عمل اللجنة قد أحدث أثرا مواتيا ، اذ شهد هذا العام ، تغييرا نوعيا في دراسة الموضوع ، وإن كان البعض ما زال يمانع في الاعتراف بذلك . ويمكن رؤية هذا التغيير بوضوح في الفصل الثالث من التقرير الذي يبين أننا دخلنا عام ١٩٨٨ في تفاصيل أكبر كثيرا في النظر الموضوعي الى المسائل المشمولة ببرنامج العمل . وأدى ذلك الى وعي أفضل بالآثار السياسية والتقنية الدقيقة للموضوع . وفي الوقت نفسه تم النظر في الخلافات الهامة بين المواقف الاساسية للمشتركين الاساسيين في هذه المجموعة المعقدة من المشاكل . وفي رأيي ان هذا ، بدلا من أن يشكل خطوة الى الوراء ، يمثل خطوة الى الأمام لانه سيكون من المستحيل محاولة حل الخلافات وسد الفجوة بين المواقف المتباعدة إلى أن تتكون لدينا فكرة واضحة عما يفرق بيننا .

وثمة جانب آخر يبرزه الفصل الثالث من التقرير بوضوح هو انه خلال العام الجاري تبلورت معظم المناقشات حول شتى الاقتراحات التي قدمت خلال المناقشات بشأن الموضوع . وقد أضفى هذا طابعا عمليا على عملنا كما ابرز حقيقة انه بالرغم من أن كل أعضاء اللجنة يعترفون بأن المواضيع الثلاثة المشمولة ببرنامج العمل لها أهمية

متساوية ، وانه لا يمكن اعتبار المناقشة قد استكملت بشأن أي منها كل على حدة ، إلا أن هناك في الوقت نفسه قطاعا هاما في اللجنة لا يود أن يرى برنامج العمل يتحول الى نوع من القيد الذي يمنع احراز أي تقدم في عمل اللجنة . ومما ساعد المناقشة كثيرا بشأن المقترحات ورقة غير رسمية سمحت لنفسي بأن أعدها وتعرض مجموعة من الاقتراحات التي قدمتها شتى الوفود خلال السنوات الاربع التي شهدت وجود اللجنة . وباختصار فإن تركيز اهتمامنا على بند برنامج العمل المتصل بالاقتراحات القائمة والمبادرات المقبلة قد عمل على ابراز ما يسمى "بالصلة العضوية" بين النقاط الثلاث المشمولة ببرنامج العمل . وفي الوقت نفسه ، بينت هذه الحقيقة اننا اذا كنا نريد احراز تقدم فعلينا أن نركز اهتمامنا على تعيين التدابير المحددة التي يمكن للمجتمع الدولي اتخاذها لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

وعلي أن اعترف بأنني خلال مدة عملي كرئيس للجنة المخصصة كثيرا ما أحسست كما لو أني اقود سيارة تدار بالعجلات الاربع وقد كبح احداها - بل وتتجه احيانا الى الاتجاه الخطأ - والنتيجة ان السيارة تتحرك بصعوبة . وهذا هو السبب ، فيما يتعلق بالاستنتاجات ، في ان اللجنة استنسخت ببساطة في التقرير المعروض الآن على المؤتمر نفس الاستنتاجات التي ظهرت في التقرير الخاص المقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وبما ان هذا هو الجزء من التقرير الذي يقرب من الافكار والمفاهيم التي يمكن ان يتحقق بشأنها توافق في الآراء ، فقد عجزنا عن تجاوز ما تقرأونه هنا . ان قرار استنساخ استنتاجات التقرير الخاص جاء نتيجة حل توفيقي يبين روح المرونة لدى الدول الاعضاء في المؤتمر ورغبتها في ضمان الاستمرارية في مستقبل عمل اللجنة المخصصة . واختتاما لعرضي تقرير لجنة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، أود أن أزكيه لدى اللجنة للموافقة عليه وأن أعرب في الوقت نفسه عن خالص املي بمنح عمل اللجنة في العام القادم الزخم الذي تتطلبه اهمية الموضوع لكي يتجلى في نتائجها بأمانة القلق العميق للمجتمع الدولي ازاء الخطر المتزايد بأن يصبح الفضاء الخارجي ساحة أخرى لسباق التسلح .

وأخيرا أود أن أعرب عن عرفاني بالجميل لممثلي مصر ومنغوليا وايطاليا ، وهم منسقو البنود لشتى المجموعات ، وكذلك لممثل الصين لما قدموه من دعم لا يقدر لعمل اللجنة بل ولتوجيهاتهم السديدة والمناسبة التي ساعدتني كثيرا في مهمتي . وأود ان اوجه شكري الخاص الى الآنسة ايدا ليفين امينة اللجنة لتعاونها القيم في كل الاوقات ولعملها الذي لا يكل من اجل اللجنة . وأود ان اوجه شكري الى كل الاعضاء الآخرين من موظفي الامانة الذين اسهموا بشكل مباشر او غير مباشر في عملنا وساعدوا على توفير كل الخدمات المطلوبة لكي تتم اجتماعات اللجنة في يسر ودون تدخل . واوجه شكري الجزيل أيضا الى المترجمين الشفويين واعرب عن اعجابنا البالغ واحترامنا الكبير لما أبدوه في عملهم من مهارة فنية وتفان .

الرئيس : أشكر السفير تايلهاردات رئيس اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي على بيانه الذي قدم به تقرير تلك الهيئة الفرعية الوارد في الوثيقة CD/870 فضلاً عما وجهه لي ولبلدي من عبارات رقيقة . وأقدم للسفير تهانئي على استكمال عمل اللجنة المخصصة . كما سنعتمد التقرير في آخر جلسة عامة لنا . أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانية الاتحادية السفير فون شتولبناغيل .

السيد فون شتولبناغيل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أرحب بحرارة بزميلنا الجديد سفير الهند السيد شارما وأتمنى له النجاح في عملنا . كما أود أن أودع بود جاري ، السفير روزه الذي قدم إسهامات قيّمة في عمل المؤتمر وأتمنى له النجاح في مهامه الجديدة .

أود اليوم أن آخذ الكلمة باختصار تلبية لوعد قدمته الى المؤتمر في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وهو اليوم الثاني على إجراء أول اختبار تحقق مشترك لتفجير تم في موقع نيفادا للتجارب في الولايات المتحدة الأمريكية .

منذ شهر مضى ، حين أجري التفجير النووي للاختبار الأول ، عرضت على مؤتمر نزع السلاح التسجيلات السيزمية لصفيحة غرافينبرغ في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وكان الغرض من ذلك هو إظهار مزايا المحطات السيزمية "المفتوحة" التي توفر فوراً ودون معوقات البيانات الخاصة بأشكال الموجات السيزمية . وتعد المحطات المفتوحة ، كعناصر داخل نظام عالمي للرصد السيزمي ، من العوامل التي تيسّر الإجراءات لتبادل بيانات أشكال الموجات فيما بين مراكز البيانات الوطنية ومراكز البيانات الدولية .

والآن وبمناسبة الاختبار الثاني الذي أجري أمس الساعة ٤/٠٠ (بالتوقيت العالمي) في موقع التجارب السوفياتي في سيميبالاتينسك في كازاخستان الشرقية ، تم مرة أخرى إثبات قدرة مفهوم "المحطة المفتوحة" . ومع ذلك ، ففي هذه المرة ، تبين خرائط جهاز رسم الهزات التي وزعت عليكم مع نص بياني ، تسجيلات محطتين "مفتوحتين" . وتأتي التسجيلات الأولى ، كما حدث في الاختبار السابق ، من المحطات السيزمية لصفيحة غرافينبرغ . ومن مسافة ٠٠٠ ٤ كيلومتر من سيميبالاتينسك ، وصلت الإشارات السيزمية الى الجمهورية الاتحادية بعد نحو ثماني دقائق من التفجير . وتبيّن الخريطة الثانية الاشارات كما سجلت في المحطة الثلاثية العناصر لحظر التجارب الشامل (أبراج شارترز) (Charters Towers) المقامة في كوينزلاند باستراليا . وبسبب البعد بمقدار ٠٠٠ ١٠ كيلومتر عن سيميبالاتينسك ، وصلت الاشارة الى الموقع بعد خمس دقائق في الساعة ٠٤/١٣:٠٧ بالتوقيت العالمي . وعقب الوقت المتوقع مباشرة ، تم الوصول إلى

النظام الاسترالي المفتوح عن طريق خطوط الاتصال العالية السرعة للشبكة الدولية لبيانات الحزمات المحولة من أجل البدء في إرسال أشكال الموجات المسجلة الى مركز البيانات الوطني لجمهورية ألمانيا الاتحادية . ومن هناك تلقينا صباح أمس في جنيف بالتيليفاكس خرائط أجهزة تسجيل الهزات الأرضية .

وبالرغم من إجراء هذا الاختبار عن تبادل بيانات الأشكال الموجية على أساس ثنائي ، يمكن بسهولة ضم محطات أخرى من هذا النوع لأن مفهوم "المحطة المفتوحة" لا يتطلب ترتيبات خاصة لتنظيم نقل البيانات ولا إجراءات تقنية معقدة . وعلى كل فإن هذه التجربة الصغيرة تبرهن على كفاءة هذا المفهوم وتوثّق مزايا الوصول الحر الى البيانات دون معوقات .

وفيما يتعلق بانفجار الاختبار الثاني ، تبين أن قدر الموجه الداخلية لهذه الظاهرة قد بلغت قيمته ٦ أي أن ق د = ٦ في كلا المحطتين . وتؤكد البيانات السيزمية الواردة من المحطة الاسترالية هذه النتيجة . وعلى افتراض أن التفجير قد أجري في صخور صلبة مبللة فإن شدة تفجير غرافنبرغ تعادل ما يقل قليلاً عن شدة انفجار ١٥٠ كيلوطن من مادة ت . ن . ت . ومن المؤكد أن هذا الافتراض يتمشى مع الظروف الجيولوجية لموقع التجارب السوفياتي في كازاخستان الشرقية أكثر مما يتمشى مع الظروف الجيولوجية في منطقة التجارب الأمريكية في نيفادا . ولذا فإن درجة الثقة في هذه النتيجة ينبغي أن تكون أعلى من تفجير الاختبار الأول الذي قُدّر بشدة انفجار ٧٥ كيلوطن فقط . وإذا كان للتفجيرين نفس الشدة ، فإن هناك تهويناً في تقدير قوة التجربة النووية الأمريكية طالما لم توضع الظروف الجيولوجية الفريدة لهذه المنطقة في الاعتبار . ومن المتوقع أن تقل الشكوك في تقديرات الشدة عن طريق تسجيل الذبذبات إذا أتيح الاطلاع العام على البيانات الخاصة بالاختبارات فضلاً عن بيانات التجارب النووية السابقة على نحو ما اشارت به الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وما زلنا نأمل بالمثل أن يجد المؤتمر نفسه قريباً في وضع يسمح له ببدء العمل الفعلي بشأن مسألة الحظر الشامل للتجارب مستقبلاً في هيئة فرعية ذات ولاية مناسبة . وكما أظهرت نتائج الاختبار ، ما زال يتعين حل بعض المشاكل في إطار التحقق الفعال من حظر للتجارب يطبق عالمياً - وهي مشاكل يمكن معالجتها في هذا المؤتمر باستخدام خبرة أعضاء فريق الخبراء العلميين . إن المحادثات الثنائية الأمريكية السوفياتية بشأن المسائل المتصلة بالتجارب النووية واختبار التحقق المشترك ، بعد فترة طويلة من الجمود الفعلي ، غيرت كثيراً من الصورة السياسية . وينبغي لأعضاء هذا المؤتمر أن يتفاعلوا مع هذا التطور بإظهار المرونة اللازمة لكي يتحقق التوازي البنّاء والممكن بين الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح .

الرئيس : : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه . أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان السيد إيزدي .

السيد أسيف إيزدي (باكستان) : السيد الرئيس ، أود وأنا أتحدث للمرة الأولى هذا الشهر ، أن أبدأ بتهنئتكم بحرارة على توليكم رئاسة المؤتمر عن شهر أيلول/ سبتمبر . إن باكستان وايران ، بوصفهما بلدين متجاورين إسلاميين شقيقين ، يتمتعان بأوثق العلاقات ولهما تقاليد طويلة من التعاون المتبادل في المحافل الدولية . ويود وفدي أن يؤكد تأييدنا الكامل لكم في أداء مسؤولياتكم الهامة هذا الشهر وخلال فترة ما بين الدورتين . وقد أظهرتم بالفعل مهارتكم في توجيه أعمالنا بجلاء ، ونحن على ثقة في أن دورة المؤتمر هذا العام في ظل رئاستكم ستصل الى ختامها في يسرٍ وفعالية . وأود أن أعرب أيضاً عن تقدير وفدي لسلفكم الموقر السفير لؤيس من أندونيسيا لما أبداه من قدرة على تناول أعمال المؤتمر في الشهر الماضي .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسفير فارغا الهنغاري والسفير أونغ شانت من بورما والسفير شارما الهندي الذين شاركوا في المؤتمر منذ آخر مرة أخذ فيها وفدي الكلمة . إننا نتطلع الى العمل في تعاون معهم من أجل إنجاز المهام الصعبة الكثيرة التي نواجهها في المؤتمر . كما أقدم أفضل أمنيات وفدي للسفير روزه سفير الجمهورية الديمقراطية الألمانية في منصبه الجديد ، وأعرب عن تقديرنا لما قدمه من إسهام قيّم لعملنا .

لقد ذكّرنا سعادة السيد علي أكبر ولاياتي وزير خارجية بلدكم ، في خطابه يوم افتتاح المؤتمر هذا الشهر ، بالحاجة العاجلة الى عقد اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية . وهذا هو الموضوع الذي أقترح تناوله في بياني اليوم .

إن أهمية فرض حظر شامل فعال ومتكافئ على الأسلحة الكيميائية ، يمكن التحقق منه هي أوضح ما تكون عليه اليوم من أي وقت مضى . وقد خلصت التحقيقات المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة إلى نتائج متكررة فيما يتعلق بالاستخدام شبه الروتيني لهذه الأسلحة في الحرب الايرانية ـ العراقية . ولم يكن العسكريون وحدهم هم الضحايا فقد كان هناك مدنيون أبرياء أيضا . إلا أن الاستنكار والأسى على نطاق العالم إزاء هذا الانتهاك الصارخ لبروتوكول جنيف لا يكفيان لردع استخدام هذه الأسلحة البغيضة . بل على النقيض من ذلك استُخدمت بكثافة وأصبحت أكثر تكرارا في الأشهر الأخيرة . إننا نراقب هذه التطورات بقلق خطير . ولقد أظهرت الحرب الايرانية ـ العراقية الجدوى

العسكرية للأسلحة الكيميائية . إذ ساعدت هذه الأسلحة مستخدميها على تحقيق نجاحات في ساحة المعارك . ويبدو أن حظر استخدام الأسلحة الكيميائية قد انتابه الضعف . تلك هي الدروس التي يتعين علينا أن نضعها في الاعتبار في مهمتنا من أجل وضع اتفاقية فعالة للأسلحة الكيميائية .

لقد شهدت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح اعترافاً عاماً بأهمية التوصل المبكر الى اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ومتابعة هذه المسألة باعتبارها تشكل إلحاحاً مستمراً . ونود أن نسجل تقديرنا لما أبداه رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية السفير سويكا البولندي ورؤساء الأفرقة الثلاثة السيد سيما من تشيكوسلوفاكيا والسيد ماسيدو المكسيكي والسيد نوماتا الياباني من دينامية ومهارة في توجيه أعمالنا . إلا أنه رغم مهارتهم وعملهم الشاق فإن النتائج المحرزة هذا الصيف لم تحقق التوقعات المرجوة . ويبدو أن مفاوضاتنا بدأت تفقد زخمها .

إننا على وعي بالمشاكل الصعبة التي ما زالت متبقية ، بعضها ذات طبيعة تقنية أساساً والبعض الآخر سياسي الطابع . ولدى تناول هذه القضايا ، ونحن نبحث في تفاصيل مشروع الاتفاقية ، علينا ألا نجعل هدفنا يغيب عن بصرنا - وهو اتفاقية تكفل ألا يمر أي انتهاك ملموس دون كشف كما تضمن الأمن الكامل لكل الدول الأطراف . إن اتفاقية تجيء على هذا النحو هي وحدها التي تحمل مقومات البقاء وهي القادرة على جذب تقيّد واسع بها .

إن مناقشاتنا في الفريق العامل ألف بشأن رصد عدم الإنتاج في الصناعة الكيميائية لم تكن مشجعة . فلم يحدث تطوير ملموس لنصي المادة السادسة ومرفقها اللذين سُلّما إلينا في بداية الدورة . وفيما يتعلق ببعض القضايا ، شهدنا تكراراً لمواقف قديمة بدلاً من بذل جهد جاد للعثور على حلول . إننا لا نقلل من شأن تعقّد مهمة وضع نظام فعال للتحقق في صناعة واسعة تنتج كل أنواع المواد الكيميائية لمجموعة من الأغراض وتفرض مستويات مختلفة من الخطر على الاتفاقية . كما نعترف بضرورة عدم وضع معوقات غير واجبة في طريق الأنشطة الصناعية المشروعة . إلا أن الاعتبار الأعلى ينبغي أن يتمثل في وضع آليات تخلق الثقة في مراعاة الاتفاقية وتسلط الضوء على عدم الامتثال في حالة حدوثه . وإذا كان علينا أن نخطئ فلا بد أن يكون الخطأ نتيجة الإقدام وليس التقاعس .

وبالرغم من عدم تسجيل تقدم ملموس في مجال المادة السادسة ، تحقق مع ذلك عمل مفيد وكبير . لقد شكل حوارنا مع ممثلي الصناعة الكيميائية هذا الصيف تجربة مفيدة . وحظي مفهوم المراقبات المخصصة بمزيد من الإعلان ، ونوقشت مشكلة سرية المعلومات بطريقة مركزة لأول مرة . إن كلتا هاتين المسألتين تتصديان للاهتمامات المشروعة وتحتاجان الى مزيد من الدراسة التفصيلية . وكما ذكر وفدي في وقت سابق هذا العام ، فإن مشكلة الإنتاج السري في مرافق لا تخضع لإجراءات التفتيش الروتينية هي مشكلة حقيقية . وفي محاولة حلها ينبغي لنا أن نراعي عدم منح الأمانة الفنية أية صلاحيات من شأنها تعريض طابعها غير السياسي للخطر . إننا نتفهم الأهمية التي تعلقها الصناعة على حماية معلومات حساسة من المنافسين التجاريين . إلا أنه ينبغي عدم السماح لجوانب القلق هذه بأن تطغى على الحاجة الى التحقق الفعال . إننا نشعر بأن اعتبارات الميزة التجارية ينبغي أن تخضع هنا لاعتبارات الأمن الوطني .

إننا نرحب بما أبدته بلدان عديدة تنتج مواد كيميائية تشملها الاتفاقية من استعداد لإجراء تجارب على الصعيد الوطني لاختبار اجراءات التحقق وفقاً للاتفاقية وللإسهام بخبرتها في التقييم في اللجنة المخصصة . وينبغي متابعة هذه الممارسة بتجارب اختبارية متعددة الأطراف في موعد مبكر . وليس لدينا شك في أن نتائج هذه الاختبارات ستكون مفيدة في وضع وتحسين إجراءات التفتيش . وأود أن أعرب عن تقديري في هذا السياق للعمل القيّم الذي حققه السفير إيكيوس السويدي كرئيس للمشاورات المفتوحة العضوية بشأن عمليات التفتيش الاختباري .

إن وفدي وكذلك معظم الأعضاء الآخرين في مجموعة الـ ٢١ يعلقون أهمية خاصة على المادة الحادية عشرة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية . وقد نوقش هذا الموضوع بشكل مكثف في الفريق ألف وتم الخروج بنص خالٍ إلى حد بعيد من تحفظات الأقواس . وكان وفدي يتوقع ، مثلما حدث في نصوص أخرى كانت موضع نظر متعمق وتحقق بشأنها قدر واسع من الاتفاق ، أن يتم وضع اللغة المتفاوَض عليها بشأن المادة الحادية عشرة في التذييل الأول . ومن المؤسف أن بعض الوفود رأت من المناسب معارضة إدراجها في "النص المتداول" استناداً الى أسس نجدها غير مقنعة بالمرة .

ويعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الفريق العامل باء بشأن تعريف مرافق الانتاج وبشأن مبدأ تدمير كل هذه المرافق والتغييرات اللاحقة في المادتين الثانية والخامسة من "النص المتداول" من الإنجازات الرئيسية لدورة هذا العام . إلا أن مسألة ترتيب تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج ما زالت تمثل مشكلة رئيسية . وكما ذكرنا في الماضي فإن أي قلق بشأن الأمن في فترة التدمير ينبغي معالجته بتعديلات مناسبة في ترتيب التدمير . غير أن الإبقاء على مخزونات سرية أو الاستمرار في الإنتاج خلال هذه الفترة سيكون مناقضا للأغراض الأساسية للاتفاقية .

ولا داعي لتكرار التأكيد على أهمية المادة العاشرة بالنسبة لاتفاقية تحمل مقومات البقاء وتكفل الأمن غير المنقوص لكل المشتركين . وليس من الواقعية في شيء تخيل أن يتلاشى تهديد الأسلحة الكيميائية مع توقيع الاتفاقية أو بدء نفاذها . فقبل أن تصبح كل دولة طرفاً فيها ، سيكون عليها أن تكون على اقتناع بأنها وهي تفعل ذلك لن تصبح أكثر تعرضاً لهجوم بالأسلحة الكيميائية من خصم محتمل . لقد استخدمت هذه الأسلحة في الماضي ضد أولئك الذين لم يمتلكوا القدرة على الثأر النوعي وعلى حماية أنفسهم من هذه الأسلحة . وبفرض حظر على إنتاج واحتياز الأسلحة الكيميائية ، فإن أهمية احتياز قدرة وقائية ستصبح أكثر أهمية للأطراف في الاتفاقية . ذلك أن عدداً كبيراً من البلدان يحتاز هذه القدرة لكن عدداً أكثر لا يحتازها . ولذا فمن الأهمية بمكان أن تحتوي الاتفاقية على أحكام فعالة يعوّل عليها بشأن تقديم المساعدة في التدابير الوقائية . ولا يمكن التصدي واقعياً لهذه المسألة إلا في هذا المنظور . وليست هذه القضايا أكاديمية أو نظرية الطابع كما أشار أحد الوفود في جلستنا الماضية ، بل إن لها أثرا مباشرا على الأمن الوطني لبلدان كثيرة ولا يمكن غض النظر عنها في استخفاف .

لقد قدم وفدي بعض الاقتراحات هذا الصيف في الفريق باء لكي تصبح المادة العاشرة ذات معنى بحق ، منها اقتراح بأن تعقد الدول الاطراف اتفاقات مع المنظمة ، على أساس اتفاق نموذجي ، بشأن حكم المساعدة في التدابير الوقائية . إلا أن وفودا معينة تفضل أن تظل احكام المادة العاشرة غامضة وسيئة التعريف . ومن المستبعد أن يعزز هذا النهج مصداقية أو استمرارية الاتفاقية أو يجذب التقيد الواسع بها . وأود هنا أن أعرب عن تقديرنا لبيان السفير نازاركين سفير الاتحاد السوفياتي في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ الذي اعرب فيه عن تأييد احكام التدابير الجماعية من جانب الدول الاطراف وفقا للمادة العاشرة ولعقد اتفاقات خاصة بين الدول الأطراف في الامانة الفنية بشأن هذا الموضوع .

وفي الفريق العامل جيم أحرز تقدم ملموس في مجالين محددين يتصلان بالتفتيش بالتحدي ، وهما الاجراء المتخذ بعد تقديم التقرير ، والمبادىء التوجيهية لاجراء عمليات التفتيش بالتحدي . إلا أنه مازالت هناك مشاكل رئيسية كثيرة متبقية في المادة التاسعة . وينبغي حل هذه المشاكل على اساس نهج متعدد الاطراف يعترف بمصلحة كل دولة طرف في استجلاء الشكوك التي تثير تفتيشا بالتحدي . ولهذا الغرض ينبغي منح المجلس التنفيذي صلاحية حل القضايا مثار الخلاف .

لقد عملت المناقشات بشأن الاحكام الختامية للاتفاقية تحت توجيه رئيس اللجنة المخصصة على توضيح الجوانب المختلفة للقضايا الواردة . ونأمل أن تكون هذه خطوة أولى نحو حل للمشاكل . ومن رأينا ان الاتفاقية ينبغي أن تحتوي على أحكام صريحة

تحول دون إبداء أية تحفظات . وفضلا عن ذلك ، فان أية تحفظات تبدي بموجب بروتوكول جنيف فيما يتعلق بحظر الاستخدام ستكون متناقضة بشكل واضح مع المادة الاولى ، ولذلك تكون لاغية بالنسبة للدول الاطراف في الاتفاقية .

ونود أن نعرب عن تقديرنا لتلك الوفود التي قدمت معلومات الى المؤتمر عن مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها ، وكذلك عن مواد كيميائية اخرى تنتجها ، ومشمولة بالاتفاقية . ان هذه المعلومات تعزز الثقة المتبادلة وتسهل مهمة وضع اجراءات فعالة للتحقق .

لقد جذب السفير العربي سفير مصر في بيانه في الاسبوع الماضي اهتمامنا إلى مسالة هامة لم تنظر بالكامل حتى الآن في مداولاتنا . وأعني بها مسالة التدابير التي ستتخذها الدول الاطراف جماعيا ضد بلد آخر ، سواء كان طرفا في الاتفاقية أم لا ، يستخدم اسلحة كيميائية أو يشكل تهديدا بالاسلحة الكيميائية على دولة طرف . وكما أظهرت الحالات الاخيرة لاستخدام الاسلحة الكيميائية ، فإن التأنيب أو الشجب من جانب المجتمع الدولي ليس رادعا فعالا ضد استخدامها . ومن الاساسي فضلا عن ذلك ان يكون تحت تصرف المجتمع الدولي آلية تجعل الدولة المتمردة تكف عن افعالها ، أو على الاقل ترفع تكاليف اتباع هذا المسار لتلك الدولة . ان " النص المتداول " الحالي يتوخى بالفعل انشاء هيكل مؤسسي متعدد الاطراف لتنفيذ الاتفاقية . وينبغي الآن بحث مسالة أي من هيئات ذلك الهيكل توكل اليها مسؤولية الشروع في اتخاذ تدابير ضد الدولة المخالفة . وفي حين تندرج هذه المسالة التنظيمية تحت المادة الثامنة اساسا ، فاننا نعترف كذلك بأن لها صلة بأجزاء اخرى من الاتفاقية . ولذا قد يكون من المجدي تناول هذه المسالة في مادة منفصلة وبحثها خلال فترة ما بين الدورتين مع مواضيع اخرى ذكرها رئيس اللجنة المخصصة منذ وقت قصير .

لقد شددت وفود كثيرة على أهمية الطابع العالمي لاتفاقية الاسلحة الكيميائية . ونحن نتفق مع هذا الرأي . ويمكن تحقيق العالمية على أفضل وجه اذا وجدت كل دولة في أحكام الاتفاقية أن مصالحها الامنية يخدمها أن تكون طرفا فيها أكثر مما يخدمها البقاء خارجها . وفي هذا الصدد نود أن نؤكد أن الاحكام الفعالة بشأن المساعدة وما يتخذ من اجراء في حالات الانتهاك من شأنها أن تكون بمثابة حوافز هامة للانضمام الى الاتفاقية .

الرئيس : أشكر ممثل باكستان على بيانه وما وجهه لي ولبلدي من عبارات رقيقة ، وتقديره لخطاب وزير خارجيتي امام هذه الهيئة الموقرة ، وما وجهه من عبارات رقيقة الى سلفي السفير لؤيس.

اعطي الكلمة الآن الى ممثل استراليا السفير باتلر .

السيد باتلر (استراليا) : أود قبل أن أبدأ بياني أو أوجه اهتمام المؤتمر الى الوثيقة CD/872 التي طلبت تعميمها اليوم . ذلك أن تلك الوثيقة توفر نص بيان أدلى به السيناتور غاريث ايفانز وزير الخارجية والتجارة الاسترالي في ٩ أيلول/سبتمبر عما تردد من استخدام أسلحة كيميائية ضد القبائل الكردية في شمال العراق .

وبانتهاء هذه الجلسة العامة للمؤتمر تنتهي خدمتي كرئيس لوفد استراليا لدى مؤتمر نزع السلاح لمدة خمس سنوات . وفي ظل هذه الظروف اعتقد انه من المناسب ، وآمل أن يكون من المفيد ، أن أدلي ببعض الملاحظات الشخصية . وأؤكد على كلمة ملاحظات ، فلست أدعي أنني أقدم شيئا آخر .

حين توليت مهامي في المؤتمر في شباط/فبراير ١٩٨٤ كنت أول سفير لاستراليا لنزع السلاح . وكان قرار حكومة استراليا في عام ١٩٨٣ بتخصيص موارد تكرس فقط لمهمة نزع السلاح انعكاسا مباشرا لاهتمامين استراليين محددين جدا على الاقل . الاول ايماننا الراسخ بالمؤسسات المتعددة الاطراف التي أنشئت عقب الاحداث الرهيبة للحرب العالمية الثانية . وقد قامت استراليا بدور قيادي في مؤتمر سان فرانسيسكو المعني بميثاق الامم المتحدة وكانت عضوا اصليا في تلك المنظمة . وكان الاستراليون في ذلك الحين على اقتناع بالحاجة الى وجود مجتمع عالمي تشكله مجموعة جديدة من القيم والقواعد كان في لبها - وأنا أنقل هنا عن الميثاق - التصميم على "انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب". إننا مازلنا على هذا الرأي اليوم . والواقع أن هذا الرأي قد قوي مع نمو مجتمع الامم عقب الحركة الكبيرة لتصفية الاستعمار التي جاءت معها بواقع تكافل عالمنا الحديث .

ثانيا عمق الايمان الذي كان قائما في استراليا منذ خمسة أعوام مضت ، وما زال الى اليوم ، بأن حفظ السلم والامن الدوليين يتطلب التفاوض على تدابير ملموسة عملية ومستديمة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح . لقد شغلت مكاني على مائدة هذا المؤتمر تعززني معرفة تلك الآراء الاسترالية المتميزة وإن لم تزل عني بعض الرهبة في معرفة أن مختلف أشكال مؤتمر نزع السلاح التي عقدت في جنيف خلال هذا القرن وحضرتها شخصيات رفيعة المنزلة واجهت دائما مهام هائلة التعقيد والاهمية معا .

إن خبرتي الشخصية بالعمل الذي جرى خلال الاعوام الخمسة الماضية ، أي نصف عمر مؤتمر نزع السلاح بصورته الحديثة ، لم تغير من رأيي في أهمية وضرورة ما نضطلع به من عمل في هذه الهيئة . إلا أن خبرتي متباينة مثل خبرة كل من عمل منا هنا . فقد كانت هناك لحظات غلبت عليها الكآبة أو الاحباط ازاء صعوبة عملنا وبطء التقدم المحرز . وفي مناسبات أخرى ظهر ما هو أكثر من وميض ضوء في نهاية النفق المظلم . وربما كانت هذه الخبرة المتباينة أمرا حتميا لأن العمل في مجال نزع السلاح يمكن وصفه بأنه مثل جيد على الفلسفة في العمل ، فعلى الصعيد الفلسفي نواجه اسئلة عن طبيعة الحياة البشرية والعلاقات بين الناس .

فمثلا نضطر الى أن نسأل هل من الحتمي أن يكون هناك صراع بين الناس ؟ ربما كان الجواب هو"نعم" بمعنى وجود وجهات نظر مختلفة . لكن هل من الحتمي على أولئك الذين اختلفوا مع بعضهم البعض ان يحملوا عندئذ السلاح ويشنوا الحرب ؟ لا بالتأكيد . وهناك السؤال المتصل بذلك : هل احتياز الاسلحة يجعل الصراع العنيف امرا حتميا ؟ أم أن ادراك الخلافات هو الذي يؤدي بالشعوب والدول الى حمل السلاح ؟ لست أدعي أن لدي أية اجابات تتنبأ بالرد على هذه الأسئلة . لكنني سأقدم فحسب تأكيدا بسيطا واحدا يتناسب معها ومع زمننا .

إن الفترة التي نحياها أصبحت تمثل أكثر العصور تسليحا على مدى التاريخ . وهذا صحيح من حيث القيمة المطلقة ، أي نسبة الموارد المكرسة للأسلحة ، وكذلك من حيث القيمة النسبية ، أي بتعريف درجة التعقيد التكنولوجي والقوة التدميرية لمنظومات الأسلحة الحديثة ، اني أؤمن بحقيقة ذلك وبأنه يمثل حتمية وحيدة . ونحن في حاجة الى نزع السلاح وتحديد الأسلحة على نحو أكثر الحاحا وشمولا من أي وقت مضى في التاريخ المدون . وتفرض هذه الحقيقة أهمية كبيرة على اعمال مؤتمر نزع السلاح .

وبسبب اعتقادي في أهمية أعمالنا أقترح الآن أن أقدم بعض النقد البناء على طريقة سيرها . انني أفعل ذلك كصديق للمؤتمر يحدوه التفاؤل . ولأننا مكلفون بهذه المهمة الحيوية فلا مكان في مؤتمرنا لمنازعات ذات طابع إيديولوجي أو طابع شبه لاهوتي . ذلك ان الكثير من وقتنا يهدر في مجرد منازعات لغوية بشأن أي العقائد التجريدية في مجال نزاع السلاح هي العقيدة الأسمى أو الأكثر قداسة .

إن أعمال مؤتمرنا ستشهد تحسنا كبيرا إذا انتقل تركيزه من هذه المنازعات وتحوّل بحذق الى مقترحات عملية تتصل بعالم الواقع المتمثل في الإنفاق على الأسلحة ، وإزالة اسلحة التدمير الشامل ، وازالة الأسلحة الكيميائية ، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

انني اعتقد أن هناك مجاملات دبلوماسية كثيرة جدا في سير أعمال هذا المؤتمر . إذ ينفق وقت كبير في تقديم التهاني بعضنا لبعض على مناصب إما قد عينتنا فيها حكوماتنا ، في المسار العادي للاحداث ، أو حين يجيء دورنا في شغل المناصب بالتسلسل الابجدي . إن النظام الداخلي للجمعية العامة للامم المتحدة يسعى في المادة ١١٠ الى منع اهدار الوقت في خطب رسمية للتهنئة . وعلينا أن نتبع نفس القاعدة في مؤتمرنا مثلما فعلت اليوم . واذا لم نفعل ذلك فسوف نخاطر بأن نظهر أمام الرأي العام كناد انيق بدلا من أن نكون مكانا للعمل .

وفي حالات كثيرة جدا من خبرتي في هذا المؤتمر ، أنفقنا الوقت ونحن نتجادل بشأن الولايات لانشاء لجان مخصصة - وهي لجان ينبغي أن تشكل محور عملنا الجاد في مجال نزع السلاح . إن مسرحية الظل هذه وهذه الاستعاضة عن الجوهر بالشكل لا تثير الذهول فحسب بل أعترف جادا بأنها ربما تتناقض مع نظامنا الداخلي الذي اعتمدناه وكتبنا مواده بأنفسنا . إذ أن المادة ذات الصلة في النظام الداخلي ، وهي المادة ٣٣ ، تقر بأن نظرنا وعملنا في شتى المواضيع بجدول أعمالنا قد يتخذان مجموعة من الاشكال . وتفرق المادة ٣٣ بين مواضيع قد يكون لها "أساس للتفاوض على مشروع معاهدة أو مشاريع نصوص أخرى" وبين مواضيع أخرى قد يكون أنسب طريقة لها هي أفرقة العمل أو الافرقة التقنية أو أفرقة الخبراء الحكوميين .

والآن يعود بي ذلك الى مفهوم اللاهوتية وعليّ أن أذكر بأنه حدث في اللاهوت المسيحي ذات مرة ، منذ ٥٠٠ أو ٦٠٠ عام مضت ، ان ثار جدال بشأن كم عدد الملائكة الذين يمكن وضعهم على رأس دبوس . ولم يتوصل الجدال إلى نتيجة ابدا لكن يبدو لحسن الحظ انه القي في سلة مهملات التاريخ . وعلينا ان نفعل نفس الشيء بشأن الجدل في الولايات وبذلك نرفض أي تفضيل آخر للمجاملات الدبلوماسية في سبيل العمل الاكثر مشقة وحيوية من أجل تحقيق تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

اننا نعد في نهاية كل دورة من دوراتنا السنوية تقريرا الى الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن ما تحقق خلال السنة . وفي هذا التقرير نسعى الى بيان حصافتنا في المهام الحرجة الموكلة الينا . ويجري إعداد التقرير في جلسات سرية . وأرى اننا سنكون ممتنين لهذه الحقيقة على الاقل ، لانني لا أعتقد أن من أرسلونا الى هنا ، أي في النهاية شعوب كل بلداننا ، يمكن أن يصدقوا أعينهم اذا رأوا ما يحدث في تلك الجلسات الخاصة .

إن الاندفاع الطائش الى توجيه اللوم لنقص التقدم هو اندفاع اعمى . ومن المؤكد أن المسألة ليست هي من هو المخطىء لكن ما هي المشاكل وكيف نتمكن من حلها في المرة القادمة .

وخلال عملي في هذا المؤتمر حدث تغير كبير فيما يسمى عادة بالعلاقات بين الشرق والغرب . وقد حقق هذا التغير تقدما ملموسا في نزع السلاح ، وما وراء نزع السلاح، في الحل المحتمل أو الفعلي لصراعات خطيرة في عدد من مناطق العالم . انني أهنىء أولئك الموجودين في الشرق والغرب على السواء ممن احدثوا هذا التغيير واسمح لنفسي بأن أطلب منهم المزيد .

اننا نسير على الطريق الصحيح . فالتقدم ينبغي ولا بد له أن يستمر . لكن من الأهمية بمكان الاعتراف بأن مؤتمر نزع السلاح هيئة عالمية . وهو يمثل كل مجتمع الأمم وبذلك يكون ايضا هيئة توضع بداخلها ما يسمى بالعلاقات بين الشمال والجنوب فضلا عن العلاقات بين الشرق والغرب . انني أشعر بقلق عميق اذ ان التطور الحادث للشمال والجنوب في ميدان نزع السلاح أصبح الآن متخلفا عن التطور بين الشرق والغرب . والمطلوب هو بذل جهد كبير وجديد في كل من قضايا التسلح وتحديد الاسلحة ونزع السلاح التي تثير قلق عدد من بلدان هذا العالم التي لا تشكل جزءا من الشرق أو الغرب . فغيبة هذه القضايا من جدول أعمالنا ، وخاصة قضايا الاسلحة التقليدية ، خطأ فادح ويحتاج الى تصويب عاجل .

أما وقد قلت ذلك فانني اريد ان أوضح أنني لا أنكر الطابع العالمي للتهديد الذي تشكله الاسلحة النووية ، وبهذا المعنى فمن الصواب ان يتضمن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح القضايا الرئيسية للاسلحة النووية . لكن من المحير ، على أقل تقدير ، ان عددا من الدول الاعضاء في هذا المؤتمر غير الحائزة لاسلحة نووية والتي تعارض بشدة تلك الاسلحة وتعارض التجارب النووية ترفض المساهمة في توافق الرأي بشأن بدء عملنا الفعلي ازاء هذه القضايا . ويبدو أن هذا يمثل تفضيلا للاحتجاج الإيديولوجي على احراز تقدم عملي ، وحين يضاف الى هذا الموقف في بعض الحالات قلق مشروع ازاء البرامج النووية المحلية لهذه البلدان ، يبدو ان تلك الايديولجية تتعرض لخطر التحول إلى نفاق .

ومن ناحية اخرى ، اذا سئلت أن أحدد ما أعتقد انه يمثل المشكلة الرئيسية التي نواجهها حاليا في هذا المؤتمر فإنني أقول انها مشكلة الصراع المحتمل بين ما يجري صنعه ثنائيا بين الدولتين العسكريتين الرئيسيتين وما يحدث أو ما لايحدث احيانا في هذا المؤتمر . ومن السخرية المرة أن أهم سبب ظهر منذ ثلاثة اعوام مضت عن القصور في احراز تقدم في هذا المؤتمر هو ان العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لم تكن جيدة . كيف يتوقع منا ـ ونحن مجرد ٣٨ بلدا ـ ان نحرز تقدما اذا ظلت تلك الدولتان الاخريان متباعدتين . انها مسألة حسابية تثير الاهتمام.

والآن فإن هاتين الدولتين لا تتصرفان الآن بالسوء الذي كانتا عليه حسب المنطق المستخدم من قبل ، ولذا علينا أيضا أن نتصرف على نحو أفضل . لكن لم يثبت أن السبب هو هذا المنطق . اذن ما الذي يمكننا أن نستفيده من المنطق ؟ من بين إحدى الاجابات أن ما تكشّف عنه هو كذب الزعم السابق بأننا لا يمكن أن نتحرك ما لم تتحرك الدولتان العظميان . ولست متأكدا إن كان هذا صحيحا أم لا . وهناك اجابة أخرى هي أن المنطق السابق قد نشر ببساطة باعتباره منطقا يخفي جداول أعمال أخرى .

ويمكن للمرء أن يحلل هذه الظاهرة باستفاضة أكبر وان كنت اشك في جدوى ذلك . ومن المؤكد أن الحقيقة الرئيسية ينبغي أن تتمثل في أن أولئك الذين لا يسمون بالقوى العظمى عليهم أن يصروا على التعاون والترابط في الاجراءات المعنية بنزع السلاح . وعلينا أن نصر ليس فقط على اجراء تقدم ثنائي بين هاتين الدولتين اللتين تمتلكان الكم الاعظم من الاسلحة ، بل أن يؤدي بهما هذا التقدم الى موقف أكثر تعاونا نحو جهودنا المتعددة الاطراف ، ويؤدي بنا الى اغتنام الفرصة التي توفرها جهودهما الثنائية ضمانا لان يتحرك المجتمع العالمي معا لاتخاذ التدابير الاساسية لتحديد الاسلحة ونزع السلاح .

وأعتقد اننا جميعا ندرك أن التقدم في مجالي تحديد الاسلحة ونزع السلاح سيمثل بالضرورة عملية مضنية ، وأنه عملية خطّية . ومن النادر توافر قفزات كميّة والواقع أنها يمكن في حالة عدم قياسها أن تسبب القلق . ولانني أؤمن بأننا نتعامل مع هذه العملية ، فانني أرفض أية اشارة الى ان هذا المؤتمر قد فشل . انني أذكر هذه الاشارة لا لسبب إلا لانها تتردد كثيرا . وأود ألا أعطيها أي مصداقية . وكما تشير مفاوضات الاسلحة الكيميائية فاننا نشارك في عملية تتسم كثيرا بالتقدم .

ان النظرة الضيقة لاعمال هذا المؤتمر خلال الاعوام العشرة الماضية هي بالضرورة نظرة انتقادية . وهي تذكر ببساطة أن مهمة المؤتمر هي التوصل الى اتفاقات ، ولم يحدث ذلك ، ولذا فقد فشلت المهمة . إن ترديد ذلك هو بمثابة التقاط صورة فوتوغرافية لرحلة طويلة ثم القول بأن تلك الصورة الواحدة هي الصورة الكاملة للرحلة كلها . انني أفضل الرأي الأرحب الذي يعترف بأننا نشارك في عملية خطيّة ويحاول اظهار الصورة كلها ، صورة تمثل عملية متصلة .

لقد حاولت اقتراح الوسائل التي يمكن بها تحسين الصورة العامة . وتعتمد أية رحلة من هذا النوع الى حد كبير على أولئك المشاركين فيها . وفي هذا الصدد نواجه بالفعل قضية تتعلق بعضوية المؤتمر . انها ليست قضية سهلة لكن التعليق الاساسي الوحيد الذي أود أن أدلي به هو أنه من الواضح أن هناك عددا من الدول التي تعمل

كمراقبين في هذا المؤتمر وتقدم اسهامات كبيرة حقا لعملنا بشأن نزع السلاح حتى ولو لم تكن أعضاء . إن علينا أن نجد وسيلة للسماح لهذه الدول بالجلوس الى مائدتنا . ومن حيث المبدأ ، وفي حين لا أعتقد أن المؤتمر سيمارس عمله على نحو جيد بتوسيع عضويته الى حد كبير ، فمن المؤكد أيضا أنه يتعين علينا أن نسهل الانضمام الينا لاية دولة ترغب في تقديم مساهمة حقيقية لعملنا وقادرة على تقديم هذه المساهمة .

انني لا أؤمن بالتغيير من أجل التغيير لكن من المؤكد انني أرفض رأيا ثابتا عن الحياة أو التاريخ . انني أؤمن ايمانا راسخا بالقول بأن أولئك الذين يرفضون أن يتعلموا من التاريخ سيكونوا محكومين بتكراره . ان مؤتمرنا حيوي . واذا حدث واختفى غدا بطريقة ما ، فسيكتسب الأفراد لقب "السياسي المتمرس" من خلال اقتراحات اعادة اختراعه فورا . إن مؤتمرنا في حاجة إلى التغير والنمو . ولقد حاولت أن أقترح اليوم بعض الوسائل التي يمكن بها تحقيق ذلك .

وختاما ، أنا أؤمن ايمانا حارا بأننا نشارك في هذا المؤتمر في مشروع عظيم . وربما كان يتعين علينا أن نسترشد في هذا المشروع بأحد الاستنتاجات التي استقاها جاكوب برونوفسكي الذي كتب يقول في كتابه المعروف " صعود الانسان " ما يلي :

" ان كل المعارف وكل المعلومات بين البشر لا يمكن تبادلها إلا في اطار إظهار التسامح . وهذا ينطبق على كل شيء سواء كان التبادل في العلم أو في الآداب أو في الدين أو في السياسة " .

أود أن أشكر زملائي في هذا المؤتمر لما أبدوه من صداقة لي ولزوجتي . وأشعر بعميق الامتنان للأمانة لعملها وتفانيها . وأتمنى للجميع مستقبلا طيبا كما أتمنى أولا وقبل كل شيء ازدهار عملكم .

الرئيس : أشكر ممثل استراليا على بيانه . وأود قبل أن يتركنا السفير بتلر ويترك المؤتمر أن أكرر هنا ان اسهامه البارز في أعمال المؤتمر واقتناعه والتزامه القيم بعالم أكثر أمنا ، ستكون معنا ومع كل أولئك الذين يقدمون خدماتهم في هذا الميدان . لقد مثل السفير بتلر على نحو جيد بلدا له نهج مسؤول تجاه مسائل تؤثر على السلم والأمن الدوليين . وكما شهدنا ، هناك مثال حي على هذا النهج القيم يتجلى في الورقة المقدمة اليوم من استراليا والموقف القوي الذي اتخذه ذلك البلد من الاستخدام المتكرر والمحقق للاسلحة الكيميائية . وباسم المؤتمر أتمنى له النجاح في مهامه الجديدة وفي حياته الشخصية . أعطي الكلمة للسفير لؤيس سفير اندونيسيا .

السيد لؤيس (اندونيسيا) : اسمحوا لي في البداية وأنا آخذ الكلمة للمرة الأولى في ظل رئاستكم ، أن أعرب عن سرور وفدي اذ أراكم ، سيدي الرئيس ، ممثلا لبلد اسلامي تتمتع اندونيسيا بعلاقات ودية معه ، وانتم تتولون أعلى منصب في هذا المؤتمر . وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأرحب بحرارة بالسفيرين الموقرين لبورما والهند السفير أونغ شانت والسفير شارما ، وأتعهد بتعاون وفدي معهما . لقد علمنا أن زميلنا المبرز السفير هارالد روزه سفير الجمهورية الديمقراطية الالمانية سيرحل عنا قريبا . كما أصبح معروفا لنا للتو أن السفير ريتشارد بتلر سفير استراليا سينهي خدمته كرئيس لوفد استراليا لدى مؤتمر نزع السلاح . أفضل تمنياتنا للسفير روزه والسفير بتلر في مهامهما المقبلة .

أود ، بوصفي المنسق لمجموعة الـ ٢١ عن شهر أيلول/سبتمبر أن أعلق على الاشارات الى المجموعة ٢١ بشأن البند ١ والتي قدمها المنسق الموقر للمجموعة الغربية السفير فان شايك خلال الجلسة العامة المعقودة يوم الثلاثاء ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ .

وأود أن أبدأ بأن اذكّر بأن مؤتمر نزع السلاح ليس هيئة تداولية بل هيئة تفاوضية . وفي اطار البند ١ من جدول الأعمال ، فمن الطبيعي فحسب ان يقوم مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض فورا وعقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية . وتؤمن مجموعة الـ ٢١ ايمانا راسخا بأن المؤتمر سيقدم بذلك اسهاما ملموسا وهادفا نحو نزع السلاح . إلا أن المؤتمر خلال وجوده قد حيل بينه وبين اجراء هذه المفاوضات . ومن سوء الحظ البالغ ان المؤتمر استسلم لمناقشات اجرائية خلال هذه الاعوام القليلة الماضية .

لقد أظهرت مجموعة الـ ٢١ أثناء تلك المناقشات مرونتها في السعي الى توافق في الآراء لكي يمكن انشاء لجنة مخصصة بشأن البند ١ . وكدليل على ذلك ، قدمت مجموعة الـ ٢١ على مدى هذه الأعوام الخمسة الماضية ثلاثة اقتراحات ملموسة ومميزة وردت في الوثائق CD/492 و CD/520 و CD/829 . وقد عرض الاقتراح الأخير هذا العام فقط في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وقبلته المجموعة الاشتراكية ودولة حائزة للأسلحة النووية غير منتمية الى أية مجموعة . وفضلا عن ذلك تود مجموعة الـ ٢١ أن تشير الى أن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/829 يدمج كذلك العناصر الأساسية للاقتراح المقدم من عضو في المجموعة الغربية خلال رئاستها للمؤتمر في شباط/فبراير ١٩٨٦ . وعليه ترى مجموعة الـ ٢١ أن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/829 مناسب على أفضل وجه للمواءمة بين مواقف كل الدول الممثلة في المؤتمر . ومن دواعي أسفنا ان هذه المرونة من جانب مجموعتنا ، تؤيدها غالبية المؤتمر ، لم تجد مرونة مماثلة من جانب المجموعة الغربية . وعلى نقيض ذلك ظلت المجموعة الغربية تصر على الوثيقة CD/521 طيلة أكثر من أربعة أعوام وما زالت حتى اليوم تعتبر أنها تمثل موقفها الرسمي .

ان الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/863 قد تقدم به رسميا سفير تشيكوسلوفاكيا الموقر في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ حين كان المؤتمر مشغولا تماما باعداد تقرير دورته لعام ١٩٨٨ . وحتى في ذلك الحين كانت مجموعة الـ ٢١ بشكل واضح هي المجموعة التي أنفقت وقتا أكبر من أية مجموعة اخرى في مناقشة الاقتراح وتحليله بتعمق بسبب ما تعلقه من أهمية قصوى على هذا البند . ان السبب واضح : اننا نريد معاملة الاقتراح بطريقة بناءة ومسؤولة . والواقع اننا نود أيضا أن نمنع المؤتمر من الانغماس في جولة لا داعي لها من المناقشات الاجرائية في الأيام الختامية لدورته عام ١٩٨٨ ، الأمر الذي سيعقّد من عمل المؤتمر .

ان مجموعة الـ ٢١ ستظل على التزامها بأنسب الطرق وفي أنسب وقت ، وستكون على استعداد للرد على الاقتراح ومناقشته فضلا عن غيره من الاقتراحات التي ستقدم في دورتنا القادمة .

الرئيس : أشكر السفير لؤيس سفير اندونيسيا على بيانه وما وجهه لي من عبارات رقيقة . أعطي الكلمة الآن لسفير الهند السيد شارما .

السيد شارما (الهند) : السيد الرئيس ، لقد طلبت الكلمة بإيجاز لتوجيه الشكر لكم وللزملاء الكثيرين الذين تحدثوا اليوم عن كلمات الترحيب التي وجهوها إلي . لقد أشار السفير بتلر في كلمته الى اننا ننفق على ما يبدو وقتا طويلا جدا في التهانئ المتبادلة عند تعييننا ، لكن عليّ أن أقول انني أشعر بارتياح بالغ للترحيب الذي وجه اليّ بهذه الحرارة . وأود أن أؤكد لكم ، السيد الرئيس ، انني ووفدي سنعمل بلا كلل من أجل تحقيق الأهداف والمقاصد الحيوية لهذا المؤتمر .

الرئيس : أشكر السفير شارما على كلمته وأؤكد له ، مثلما ذكرت في البداية باسم المؤتمر ، ان المؤتمر سيقدم له التعاون الكامل خلال عمله . أعطي الكلمة الآن الى السفير فيغودا سفير تشيكوسلوفاكيا .

السيد فيغودا (تشيكوسلوفاكيا) : السيد الرئيس ، أرجو المعذرة لآخذي الكلمة مرة أخرى ، لكنني سأكون بالغ الايجاز هذه المرة . لقد أردت فحسب أن أعبر بطريقة أكثر رسمية ، وبشكل مستقل عن بياني الأطول ، عن مدى أسفي وأسف وفدي ومجموعتي لرحيل السفير روزه سفير الجمهورية الديمقراطية الالمانية . نعم انها قاعدة الحياة الدبلوماسية ، قاعدة تعاقب الزملاء والأصدقاء ، التي لا يوجد استثناء منها وستؤثر علينا جميعا إن آجلا أو عاجلا . لكنني على كل ، أرى من المناسب تماما أن نعرب عن أطيب التمنيات والتهاني والتقدير لعمل زملائنا وخاصة ما قام به السفير روزه من عمل ، وهو واحد من أقرب أصدقائي في المؤتمر وصديقي الحميم لأعوام طويلة سابقة ، ممثلا بلده الذي يحتفظ بعلاقات أخوية ممتازة مع بلدي أيضا .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أيضا أن أقول وداعا للسفير بتلر الذي أعلن منذ لحظات أنه سيتركنا أيضا . لقد كان أيضا أحد الشخصيات البارزة في هذه الهيئة ، وله مني أفضل التمنيات في عمله المقبل . انني اذ أفعل ذلك آمل أن يصفح عني لانني ربما أكون قد انتهكت المادة ١١٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي طلب الينا السفير بتلر التقيد الصارم بها .

الرئيس : أشكر السفير فيغودا على كلمته وعليّ الآن حتما أن أعطي الكلمة للسفير بتلر .

السيد بتلر (استراليا) : بما أن الجميع ينقضون المادة ١١٠ ، اسمحوا لي أن أعرب عن سروري اذ ارى على هذه المائدة صديقي القديم السيد شارما من الهند . لقد أخذت الكلمة حقا لكي أتحدث باعتباري المنسق الغربي بشأن المادة ١ من جدول الاعمال ردا على ما ذكره للتو سفير اندونيسيا الموقر نيابة عن مجموعة الـ ٢١ . أولا كنقطة توضيح : إن الموقف الرسمي للمجموعة الغربية بشأن هذا الموضوع هو ذلك الموقف المعرب عنه في البيان المقدم من وفدي في جلستنا العامة الماضية . ثانيا أود أن أعرب عن تقديري للسفير لؤيس للتأكيد الذي قدمه لنا في البيان المقدم منه نيابة عن مجموعة الـ ٢١ .

الرئيس : أشكر السفير بتلر على كلمته وأعتقد اننا بذلك نكون قد انتهينا من قائمة المتحدثين اليوم . أيود أي عضو آخر أن يأخذ الكلمة ؟ لا أرى أحدا .

وكما أعلنت في جلستنا العامة الماضية أعتزم الآن دعوة المؤتمر الى اتخاذ اجراء بشأن تقرير اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها وتقرير اللجنة المخصصة لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح . وقد عممت في الجلسة العامة السابقة الوثيقتان المتصلتان بذلك وهما CD/868 و CD/867 على التوالي .

أقترح الآن أن ننتقل الى تقرير اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . أعرض على المؤتمر الوثيقة CD/868 لاعتمادها . واذا لم يكن هناك اعتراض سأعتبر أن المؤتمر يعتمد تقرير اللجنة المخصصة .

وتقرر ذلك .

الرئيس : أنتقل الآن الى تقرير اللجنة المخصصة لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح . وأعرض على المؤتمر الوثيقة CD/867 التي تحتوي على تقرير تلك اللجنة المخصصة من أجل اعتمادها . واذا لم يكن هناك اعتراض سأعتبر ان المؤتمر يعتمد التقرير .

وتقرر ذلك .

الرئيس : أنتقل الآن الى موضوع آخر . تذكرون أنني استرعيت الانتباه في جلستنا العامة السابقة الى أننا متخلفون في اعداد التقرير السنوي المقدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة . ولاحظت عندئذ ان هناك قدرا كبيرا من الوثائق ينبغي تجهيزها خلال المراحل الاخيرة من عملنا ، وأشرت الى امكانية اننا قد لا نتمكن حتى من انهاء دورة عام ١٩٨٨ يوم الجمعة الساعة ١٧/٠٠ مثلما أشرت مبدئيا . ومن سوء الحظ أن شكوكي قد تأكدت . لقد أبلغتني الامانة انه لن يكون ممكنا للخدمات الفنية تجهيز الوثائق اللازمة لاعتماد التقرير بكل اللغات كما هي القاعدة في هذا المؤتمر .

لقد أبلغت منسقي المجموعات صباح اليوم بالوضع . وعلى أساس احتياجات الخدمات الفنية اقترحت عليهم أن يكون الموعد الجديد لانهاء الدورة هو ٢٠ أيلول/سبتمبر الساعة ١٠/٠٠ ، وهو احتمال سبق أن ذكرته في ٧ أيلول/سبتمبر . وبالنظر الى أن الوثائق ستصدر فور تجهيزها ، ينبغي أن نتمكن من تلقيها قبل ذلك التاريخ . ان النسخ المترجمة من تقرير اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ستتاح بين مساء اليوم وصباح غد ، كما ستكون الوثيقة CD/WP.348/Rev.1 التي تشتمل على الاجزاء التقنية فضلا عن الفقرات الموضوعية لمشروع التقرير ستكون جاهزة بالانكليزية في عيون حفظ أوراق الوفود يوم الاثنين الساعة ١١/٠٠ تعقبها بعد الظهر بعض الوثائق باللغات الاخرى .

اقترح الآن أن يؤجل اختتام دورة عام ١٩٨٨ للمؤتمر إلى يوم الثلاثاء ٢٠ أيلول/سبتمبر وأن نعقد ، تحقيقا لهذا الغرض ، جلسة عامة تكرس كلها لاعتماد التقرير . لا أرى اعتراضا .

وتقرر ذلك .

الرئيس : لا توجد أعمال أخرى لليوم . سأرفع الآن هذه الجلسة العامة . تعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٠ أيلول/ سبتمبر الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠